وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –

Université Chadli Bendjedid-EL TARF-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية والتسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:.....السنة الجامعية: 2020/2019

قسم: العلوم الاقتصادية

مـذكـرة مـقـدمـة في إطـار متطلبـات نـيل شهـادة المـاسـتر

تحـــت عنـــوان :

دور سياسات التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2010–2018)

تخصـــص: اقتصاد نقـــدي وبنـــكي

من إعداد الطلبة:

فلاح غادة

برقوق أميرة

تحت إشراف:

د/سالم راضية

-الملخص-

ملخـــــص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور سياسات التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)،فالجزائر كإحدى الدول المعتمدة كليا في نشاطها على إيرادات النفط، تواجه خطر عدم الاستقرار في ظل انهيار أسعار المحروقات التي تشهدها الأسواق العالمية في الفترة الحالية، وعليه تظهر حاجة الاقتصاد الجزائري إلى تنويع مصادر دخلهوبناء اقتصاد مستقر يرتكز على قاعدة متنوعة من الموارد الاقتصادية.

ولقد أفادت نتائج الدراسة المعتمدة على تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2010-2018)والمقاس بمعامل هيرفندال-هيرشمان، بضعف درجة التنويع بأبعاده المختلفة التي حصلت في الاقتصاد الجزائري، واستمرار اعتماده على النفط وإيراداته وصادراته، وعليه فإن تنويع القاعدة الاقتصادية المعتمدة على مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، لابد أن يواكبه تحقيق أهداف أخرى والتي من المهم أن يشكل فيها التوسع في قطاعات الزراعة، السياحة والصناعات التي تعد مدخلا إنتاجيا مهما وقسما كبيرا من تكاليفها الإنتاجية، بدائل واعدة أمام تنويع القاعدة الاقتصادية وتخفيف الاعتماد على الإيرادات والصادرات النفطية.

- **الكلمات المفتاحية:**تنويع اقتصادي، تنمية اقتصادية، نفط، ناتج محلي إجمالي، مؤشر هيرفندال-هيرشمان.

Résumé

Cette étude visait à mettre en évidence le rôle des politiques de diversification économique dans la réalisation du développement économique de l'Algérie au cours de la période (2010-2018), , l'Algérie comme l'un des pays totalement dépendant dans son activité des revenus pétroliers, Faire face au risque d'instabilité face à l'effondrement des prix des carburants observé par les marchés mondiaux dans la période actuelle, et donc la nécessité pour l'économie algérienne de diversifier ses sources de revenus et de construire une économie stable basée sur une base diversifiée de ressources économiques apparaît.

Les résultats de l'étude basée sur l'évaluation de l'indice de diversification économique en Algérie au cours de la période (2010-2018) et mesurés par le coefficient de Herfindal Hirschman ont indiqué le faible degré de diversification dans ses différentes dimensions intervenu dans l'économie algérienne, et sa dépendance continue au pétrole, ses revenus et exportations, et donc la diversification de la base économique adoptée Compte tenu de la contribution des différents secteurs au PIB, elle doit s'accompagner de la réalisation d'autres objectifs dans lesquels il est important que l'expansion des secteurs de l'agriculture, du tourisme et des industries qui constituent un intrant de production important et une grande partie de leurs coûts de production constituent des alternatives prometteuses devant la diversification de la base économique et la réduction Dépendance aux revenus et aux exportations de pétrole.

-**Mots clés:** Diversification économique, développement économique, pétrole, produit intérieur brut, indice herfindahl-hircshman.

-الإهــداء-

– إهداء–

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿و قل ربي زدني علما﴾

صدق الله العظيم

إلى أعز الناس و أقربهم إلى قلبي إلى منبع الحنان، و مصدر القوة، إلى من غرسا في قلبي حب العلم و التعلم، وكانا الحافز الأكبر لما وصلت إليه

والدي الكريمين حفهما الله

"العياشي"،"نور الصباح".

إلى من اشد به أزري أخي "محمد"و زوجته "أمينة".

إلى من كانتا أقرب لي من روحي إخوتي "أمينة"،"إيمان".

إلى أختي التي لم تلدها أمي "خوله""صوفيا".

إلى التي شاركتني أيام حياتي حلوها و مرها و رفيقتي في مشواري الدراسي"غادة"

أميرة

-إهداء-

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولم أكن لأصل إليه لولا فضل الله،

ها قد وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب و مشقة و ها أنا اختم بحث تخرجي بكل همة و نشاط و أمتن لكل من كان له الفضل في مسيرتي و ساعدني و لو باليسير.

أما بعد أهدي هذا العمل المتواضع

إلى الذي جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي إلى ذلك الرجل الكريم "أبي الغالي"

إلى التي غمرتني بفيض حنانها، و سقتني من نبع رقتها و صدقها، إلى التي ربتني صغيرة و نصحتني كبيرة، إلى التي الجنة تحت أقدامها قرة عيني و فؤادي "أمي الحبيبة".

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل، إلى من لم يتردد في إعطائي شيء طلبته يوما "جدي العزيز" أطال الله عمره.

إلى من هم أقرب لي من روحي إخوتي "فريال، محمد زكرياء، ملاك" وفقهم الله.

إلى أصدقاء دربي الذين منهم استمد عزيمتي و إصراري إلى من شاركوني حزني و فرحي "أميرة، رشا، سلمى، شيماء، وردة"

إلى كل العائلة الكريمة، كل منهم باسمه إلى كل زملاء الدراسة، و إلى كل من نسي أن يذكرهم قلمي.

-الشكر والعرفان-

– شكر وعرفان–

امتثالا لقوله تعالى:

"وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ"

سورة إبراهيم الاية07

ولأن شكر الله يستلزم شكر أصحاب الفضل

فإننا نتوجه بالشكر إلى الصرح العلمي الشامخ، جامعة الشاذلي بن جديد التي حضنتنا في كلية العلوم الاقتصادية.

كما نتقدم بجزيل الشكر و عظيم الامتنان و التقدير، إلى كل من ساهم من بعيد أو من قريب بإثراء معلوماتنا الفكرية لإتمام مشوارنا الدراسي وإنجاز عملنا المتواضع هذا..

ثم شكرنا و تقديرنا لأستاذتنا الفاضلة المشرفة الدكتورة **سالم راضية**، التي أمدتنا بتوجيهات أنارت لنا دربنا بغض النظر عن الدعم المعنوي الذي ساعدتنا به، جزاها الله كل خير، كما نتقدم بالشكر و العرفان لأعضاء اللجنة المناقشة على ما يبذلونه من جهد في قراءة بحثنا، جزاهم الله كل خير.

-قائمة الأشكال-

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مفهوم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية	06
2-1	Gini coefficient	13
1-2	تقلبات إيرادات الموارد والنفقات الحقيقية (معامل التغير 1992-2011).	39
1-3	قيمة مؤشر هيرفندال – هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2010-2018).	66

-قائمة الجداول-

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-3	تطور الناتج الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018).	54
2-3	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2018).	55
3-3	الصادرات خارج القطاع المحروقات.	57
4-3	نسبة نمو قطاع الصناعة ونسبة مساهمته في PIB	59
5-3	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2018)	64
6-3	تغير مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة (2010-2018)	64
7-3	قيمة مؤشر هيرفندال – هيرشمانH.H في الجزائر للفترة (2010-2018)	66
8-3	رصيد ميزان المدفوعات السياحية خلال الفترة(2005-2014)	72
9-3	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر الفترة (2003-2016)	73
10-3	مساهمة السياحة في الصادرات الإجمالية (2003-2016)	74
11-3	مساهمة السياحة في العمالة الإجمالية للفترة (2003-2016)	76
12-3	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة(2010-2018)	78
13-3	مساهمة العمالة الزراعية في القوى العاملة الكلية في الجزائر	79
14-3	نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي في تغطية الطلب على الغذاء في الفترة(2001-2006).	80
15-3	مساهمة الزراعة في تطوير الصادرات الإجمالية في الفترة (2000-2007).	82

– قائمة المختصرات–

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر
PIB	Produit intérieur brut
WTO	World torism organization

-فهرس المحتويات-

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
– ملخص	I
– Résumé.....	II
– إهداء	III
– شكر وعرفان	V
– قائمة الأشكال	VI
– قائمة الجداول	VII
– قائمة المختصرات	VIII
– فهرس المحتويات	IX
– المقدمة	ب
– الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للتنويع الاقتصادي	
– **تمهيـــــــد**	2
1. الإطار النظري للتنويع الاقتصادي.....	3
1.1. مفهوم التنويع الاقتصادي، أهميته وأهدافه	3
1.1.1. مفهوم التنويع الاقتصادي.....	3
2.1.1. أهمية التنويع الاقتصادي.....	4
3.1.1.أهداف التنويع الاقتصادي.....	5
2.1.مبررات وأنواع التنويع الاقتصادي	6
1.2.1.مبررات التنويع الاقتصادي.....	6
2.2.1.أنواع التنويع الاقتصادي	9
3.1.مستويات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه	10
1.3.1.مستويات التنويع الاقتصادي	10

2.3.1.مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.....	12
2. مجالات، عناصر ومحددات التنويع الاقتصادي	15
1.2.مجالات التنويع الاقتصادي	15
1.1.2.تنويع القاعدة الإنتاجية	15
2.2.عناصر التنويع الاقتصادي	17
3.2.محددات التنويع الاقتصادي	19
1.3.2.العوامل المادية.....	19
2.3.2.السياسات العمومية	19
3.3.2.متغيرات الاقتصاد الكلي.....	19
4.3.2.المتغيرات المؤسسية	19
5.3.2.الوصول إلى الأسواق.....	19
3. آليات التنويع الاقتصادي ومعوقاته	19
1.3.آليات التنويع الاقتصادي	19
1.1.3.إعادة الاعتبار "لدولة التنمية".....	20
2.1.3.إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص.....	20
3.1.3.تفعيل ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي	21
4.1.3.تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر.....	21
5.1.3.الاهتمام بفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة	22
2.3.معوقات التنويع الاقتصادي.....	23
3.3.أثار اعتماد الدول على سياسة التنويع الاقتصادي	24
خلاصة الفصل الأول	25
- الفصل الثاني: المقاربةالمفاهيمية للتنمية الاقتصادية	
- تمهيـــــــد	26
1. الإطار النظري للتنمية الاقتصادية.....	27

1.1.مفهوم التنمية الاقتصادية، أهدافها وسياستها.....	27
1.1.1.مفهوم التنمية الاقتصادية.....	27
2.1.1. أهداف التنمية الاقتصادية	28
3.1.1. سياسات التنمية الاقتصادية	28
2.1. مقاييس التنمية الاقتصادية	2
1.2.1. الناتج القومي الإجمالي	29
2.2.1. الناتج القومي للفرد	29
3.2.1. الحاجات الأساسية.....	30
3.1.دعائم وعوائق التنمية الاقتصادية.....	30
1.3.1.دعائم التنمية الاقتصادية	30
2.3.1.عوائق التنمية الاقتصادية	31
2. نظريات التنمية الاقتصادية.....	33
1.2.النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.....	33
1.1.2. النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي	33
2.1.2.النظرية النيوكلاسيكية	34
2.2. النظرية الكنزية	36
1.2.2. التحليل الكنزي للنمو	36
3.2. النظريات الحديثة للنمو	37
1.3.2. نظرية مراحل النمو (Rostow).....	37
2.3.2.نظرية التحولات الهيكلية آرثر لويس.....	37
3.3.2.نظريات النمو الداخلي	38
3. العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي	39
1.3.حتمية التنويع في الدول النفطية.....	39
1.1.3.خصائص البلدان النفطية.....	39

2.1.3.أسباب التنويع الاقتصادي.....	41
2.3.سياسات التنويع ودورها في استدامة التنمية الاقتصادية.....	42
1.2.3.القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي.....	42
2.2.3.الميكانيزمات.....	43
3.3.المرتكزات الأساسية التي اعتمدتها بعض الدول النفطية في تنويع اقتصادياتها ...	45
1.3.3.تجربة الإمارات العربية المتحدة.....	45
2.3.3.تجربة اندونيسيا.....	46
3.3.3.التجربة الماليزية.....	46
_ خلاصة الفصل الثاني.....	48
– الفصل الثالث: الأداء الاقتصادي في الجزائر وطرق تحقيق سياسات التنويع فيه	
– تمهيـــــــــد	53
1.تحليل الأداء الاقتصادي في الجزائر	54
1.1.تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.....	54
2.1.تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.....	55
3.1.واقع القطاع الصناعي في الجزائر.....	56
1.3.1.أداء القطاع الصناعي في الجزائر.....	56
2.3.1.مميزات القطاع الصناعي الجزائري.....	59
3.3.1.معالم الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر.....	60
4.3.1.أسباب فشل استراتيجيات التصنيع.....	61
4.1.قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر.....	63
1.4.1. التنويع في الناتج المحلي الإجمالي	63
2.أهمية تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.....	68
1.2.الطاقة المتجددة كإستراتيجية مكملة للطاقة النافذة في الجزائر.....	68
1.1.2.ماهية الطاقة المتجددة واهم مصادرها.....	68

2.1.2. أثار برامج الطاقة المتجددة على الاقتصاد الوطني.....	69
2.2.دور القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي	70
1.2.2.مفهوم السياحة وأهميتها.....	70
2.2.2.مقومات الجذب السياحي في الجزائر و أفاقها.....	71
3.2.2.الآثار الاقتصادية في الجزائر.....	71
3.2.الزراعة كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات.....	76
1.3.2.مفهوم الزراعة و أهميتها.....	77
2.3.2.مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني.....	78
3.3.2.مقومات القطاع الزراعي كخيار للتنويع الاقتصادي في الجزائر.....	83
-خلاصة الفصل الثالث.....	85
خاتمة.....	87
قائمة المراجع.....	91

-المقدمـــة العامة-

في ظل التغيرات الاقتصادية وتباين وتيرة الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة بين الانتعاش والركود التي يشهدها العالم،أصبح الهدف الرئيسي والأساسي للعديد من الدول الريعية التي تعتمد على المورد الوحيد في الإنتاج والتصدير ألا وهو النفط، هو توسيع قاعدتها الإنتاجية وزيادة التنويع الاقتصادي.

أن تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي هدفان رئيسيان تسعى كل دولة إلى تحقيقهما. غير أن هذين الهدفين لا يمكن تحقيقهما في ظل اعتماد الاقتصاد على قطاع واحد ولا من خلال الاعتماد على تصدير سلعة واحدة مهيمنة، خاصة إذا كانت هذه السلعة معرضة للنضوب أو تتميز بعدم الاستقرار في أسعارها، مما يجعل الاقتصاد عرضة للآثار السلبية لهذه التقلبات، ويجعل معدلات النمو متذبذبة وغير مستقرة. كماأن التنمية تتحقق من خلال الاعتماد على مجموعة متنوعة من القطاعات أي من خلال التنويع الاقتصادي.

تعتبر الجزائر من الدول الريعية التي تعتمد في اقتصادها بشكل كبير على عائدات المحروقات و التي تشكل 60% تقريبا من الناتج الداخلي الخام، كما أن الصادرات النفطية تفوق 96% من إجمالي الصادرات .بالإضافة إلىأكثر من 50%من الإيرادات العامة في الجزائر تأتي من الجباية البترولية و بالتالي أي تقلبات في أسعارها سينعكس مباشرة على الاقتصاد الجزائري و بالتالي يستوجب عليها تنويع قاعدتها الإنتاجية لتحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي من خلال تبنى حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية، والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي .

1. إشكالية البحث:

تبعا لما سبق، يحاول هذا البحث معالجة الإشكالية التالية: «**كيف يمكن تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية؟**».

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية للبحث الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنويع الاقتصادي؟
- ما أثر التنويع الاقتصادي على التنمية الاقتصادية؟
- ما هي الاستراتيجيات المتبعة من طرف الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي؟

2. فرضيات البحث:

على ضوء ما تقدم يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى**:التنويع الاقتصادي الناجح هو الذي يهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية بمختلف أبعادها؛
- **الفرضية الثانية**:تقتصر دعائم التنمية الاقتصادية على دور الدولة التنظيمي فقط؛

❖ **الفرضية الثالثة**:تتمتع الجزائر بالعديد من المجالات الاقتصادية التي تسمح لها بتحقيق التنويع الاقتصادي.

3. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إبراز دور التنويع الاقتصادي في تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي، والجزائر كغيرها من الدول النامية التي بحاجة إلى التقليل من الاعتماد على المورد الرئيسي للنمو الاقتصادي قطاع المحروقات الأمر الذي يتطلب منها ضرورة تنويع قاعدتها الإنتاجية من خلال القطاعات البديلة الصناعة الزراعة السياحة أي تنويع مصادر الإيرادات.

4. أهداف البحث:

يأتي هذا البحث لتحقيق جملة الأهداف التالية:

- ❖ تقييم مدى النجاح في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- ❖ تحليل أثر التنويع الاقتصادي على التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- ❖ محاولة التعرف على نقاط الضعف في السياسات الصناعية والزراعية والسياحية في الجزائر من خلال تقييم أدائها وعرض وتحليل واقع ومعوقات تنمية هذه القطاعات؛
- ❖ إبراز أهمية تطوير وترقية القطاعات البديلة (الزراعة،الصناعة، السياحة) في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

5. أسباب اختيار هذا الموضوع :

إن من أهم أسباب اختيار ودراسة هذا الموضوع مايلي:

- ❖ الوقوف على المشاكل والعوائق التي مازالت تحول دون تحقيق تنويع اقتصادي، وبالتالي السعي إلى اقتراح بعض الحلول لتخطي هذه الصعوبات؛
- ❖ ضرورة تخلص الجزائر من التبعية للإيرادات النفطية باعتبارها مورد ناضب، والرغبة في المساهمة في إيجاد حلول بالبحث عن آليات بديلة لتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- ❖ إبراز أهمية القطاعات البديلة ضمن الاقتصاد الوطني؛
- ❖ التوجه الجديد لسياسة الدولة الجزائرية الذي بدا يعطي أهمية للقطاعات الاقتصادية خارج المحروقات؛
- ❖ يعالج هذا البحث موضوعا حيويا في المجال ويعتبر أهم مواضيع الساعة ويتمثل في الطبيعة الحساسة للموضوع بحيث أصبح مصدر اهتمام الكثير من الاقتصاديين.

6. منهج البحث:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضياتها، سيتم الاعتماد على المناهج العلمية المتناسبة مع الموضوع، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهذا بغرض تغطية الجانب النظري من خلال تحديد المفاهيم العامة التي شكلت مدخلا للدراسة، وفي سبيل ذلك استعانت الدراسة بمنهجية دراسة حالة الجزائر، وذلك بالاعتماد على بعض الأدوات الإحصائية كالنسب المئوية ومعدلات النمو، والمستقاة من مؤسسات وهيئات حكومية كالديوان الوطني للإحصاء.

7. الدراسات السابقة:

يمكن حصر أهم الدراسات السابقة ذات صلة بموضوع البحث في:

- **دراسة قروف(2016)**:(محمد كريم قروف "**قياس وتقييم مؤشر لتنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)**"مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9،العدد2).

تتمحور إشكالية الدراسة في معرفة درجة اعتماد الاقتصاد الجزائري على المورد النفطي كمصدر أولي، وماهي حدود ومستوى التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

أفادت نتائج الدراسة المعتمدة على تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي بالجزائر في الفترة (1980_2014)، بضعف درجة التنويع بأبعاده المختلفة التي حصلت في الاقتصاد الجزائري واستمرار اعتماده على النفط وإيراداته وصادراته. وعليه فان تنويع القاعدة الاقتصادية المعتمد على مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، لابد وان يواكبه تحقيق أهداف أخرى.

- **دراسة (ضيف2015)**: (احمد ضيف **"أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر(1989_2012)** "، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر).

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وما هي الجوانب الرئيسية من الميزانية المؤثرة على النمو ،وقد خلصت الدراسة إلى انه يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال أدواتها و المتمثلة في السياسة الضريبية و السياسة الاتفاقية ،وذلك في الأجلين القصير و الطويل ، فيكون الأثر في الأجل القصير من خلال المنظور الكنزي عن طريق المضاعف بالتأثير في جانب الطلب الكلي ،اما اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل فهي مستمدة من نظريات النمو الداخلي التي ركزت على سياسة الإنفاق الحكومي ومدى تأثيرها على محددات النمو الاقتصادي في

الأجل الطويل كالاستثمار في رأس المال البشري من خلال الإنفاق على التعليم و الصحة، وعلى البحث والتطوير، بالإضافة إلى الإنفاق على الاستثمار في البنية التحتية .

❖ **دراسة (الخطيب2011)**:(ممدوح عوض الخطيب"**اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة** العربية للعلوم الإدارية، المجلد 18، العدد2، الكويت).

حيث أراد الباحث من خلال هاته الدراسة تبيان دور تنويع مصادر الدخل الوطني لرفع النمو الاقتصادي في القطاع الغير النفطي وتخفيف الاعتماد على النفط عن طريق زيادة سهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع نسبة الإيرادات الحكومية الفعلية من الإيرادات وكذا ارتفاع نسبة الصادرات السلعية من الصادرات النفطية.

وضحت النتائج القياسية أن زيادة درجة التنويع، صاحبها ارتفاع معدلات النمو في القطاع الغير النفطي، ولكن ما استهدفته خطط التنمية لم يتحقق كليا، فقد تزايدت درجة التنويع الاقتصادي دون أن يصاحب ذلك تنويع في الإيرادات الحكومية والصادرات

8. حدود البحث :

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى حدود مكانية وحدود زمانية، يمكن إيجازها فيما يلي:

❖ الحدود المكانية: تم حصر حدود الدراسة في الجزائر.

❖ الحدود الزمانية: اختصت الدراسة بالفترة الزمنية الممتدة (2010-2018) لدراسة حالة الجزائر.

9. صعوبات البحث :

يمكن حصر صعوبات البحث فيما يلي:

❖ قلة المراجع في موضوع الدراسة خاصة الكتب؛

❖ التناقض والتضارب في المعلومات والإحصائيات(الأرقام، النسب المئوية. الخ).

10. هيكل البحث:

لتحقيق أهداف البحث، والإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية التي أثرناها فيما سبق، واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة وتحليلها، ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، حاولنا من خلالها الإلمام بجل جوانب البحث، والحرص على الحفاظ على الترابط والتسلسل بين الأفكار، وقد جاءت خطة البحث كالآتي:

مقدمة عامة حول موضوع البحث، إذ اشتملت على كل من الإشكالية الرئيسية للبحث، التساؤلات الفرعية وفرضيات البحث.

الفصل الأول بعنوان «**المقاربة المفاهيمية للتنويع الاقتصادي**».

تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتنويع الاقتصادي، ثم تطرقنا فيما بعدها إلى مجالات، عناصر ومحددات التنويع، لنشير فيما بعد إلى اليات التنويع الاقتصادي ومعوقاته.

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان «**المقاربة المفاهيمية للتنمية الاقتصادية**».

وقد تطرقنا في هذا الفصل الى الإطار النظري للتنمية الاقتصادية، ثم الى نظريات التنمية الاقتصادية، ثم الى العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالفصل الثالث والذي يمثل الجانب التطبيقي للبحث، والذي جاء بعنوان «**الأداء الاقتصادي في الجزائر وطرق تحقيق سياسات التنويع فيه**».

وقد تم على مستوى هذا الفصل تحليل الأداء الاقتصادي في الجزائر،وبعدها قمنا بعرض طرق وأهمية تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

خاتمة تضمنت نتائج التي خلص بها البحث واختبار فرضيات الدراسة، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الاقتراحات.

– الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للتنويع الاقتصادي –

تمهيـــــــــد:

أصبحت قضية التنويع الاقتصادي من القضايا المعاصرة الهامة، وما دفع للاهتمام أكثر بها الشعور العام بعدم الاطمئنان حيال المدة التي تستغرقها فترة الازدهار النفطي، كما أن التقلبات الحادة في أسعار النفط ينتج عنها حالة عدم الاستقرار في اقتصاديات الدول المعتمدة عليه و يجعلها معرضة للعديد من العراقيل.

ومما لا شك فيه، أن حالة عدم الاستقرار تدفع الدول المصدرة للنفط إلى جعل التنويع الاقتصادي خيارا ضروريا، وأحد الأولويات الأساسية لتفادي هذه الحالة الذي بدوره سيعمل على رفع مستوى المساهمة للقطاعات الاقتصادية البديلة، ويعمل كذلك على استدامة النمو والمساهمة في استقرار الاقتصاد، وقصد الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي سيتم التطرق في هذا الفصل إلى النقاط الرئيسية التالية:

1. **الإطار النظري للتنويع الاقتصادي.**
2. **مجالات، عناصر ومحددات التنويع الاقتصادي.**
3. **آليات التنويع الاقتصادي ومعوقاته.**

1. الإطار النظري للتنوع الاقتصادي:

1.1. مفهوم التنويع الاقتصادي، أهميته وأهدافه:

أصبح واضحا أن البلدان التي تعتمد على مورد وحيدا وعلى عدد قليل من مصادر الدخل تعاني من اختلالات وهشاشة كبيرة في هيكلها الاقتصادي وإنما تتعرض للاختلالات عقب كل انهيار في أسعار هذه المواد وهذا ما يستدعي انتهاج استراتيجيات شاملة للتنويع الاقتصادي كأولوية للتخلص التدريجي من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل.

1.1.1. مفهوم التنويع الاقتصادي:

وردت العديد من التعاريف للتنوع الاقتصادي حيث تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، في حين يربطه البعض بالإنتاج ومصادر الدخل يربطه الآخرون بهيكل الصادرات السلعية حيث يرتبط التنويع بالسياسات التنموية التي تهدف للتقليل من الاعتماد على مورد واحد وتنويع القاعدة الإنتاجية من خلال توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة لتقليل مخاطر الاعتماد على منتج واحد يتخلله تقلبات في أسعاره وانطلاقا من هنا يمكننا التمييز والتطرق إلى التعريفات التالية:

التعريف الأول: "هو عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل". [1]

التعريف الثاني: "هو عملية تهدف إلى توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا". [2]

التعريف الثالث: "هو إمساك أو اختيار تشكيلة من الموجودات تهدف إلى تقليل درجة المخاطرة إلى أدنى مستوى لها دون التضحية بعنصر المردودية". [3]

التعريف الرابع: "سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع

---

[1] حامد عبد الحسين الجبوري،(2016):التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية ،مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، شبكة النبأ المعلوماتية، ص 03، متاح على الموقع الالكتروني:

http//annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989, consulté le 21/02/2020,16.04 .

[2] ضيف أحمد، عزوز أحمد،(2018): واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة البويرة،الجزائر،ص22.

[3] هيبة الله أوريسي، (2018): الاقتصاد الجزائري بين الأزمة النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد09،جامعة أم البواقي، ص 692.

أو منتج واحد بمعنى آخر التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنويع الأسواق الخارجية". [1]

فعلى صعيد الاقتصاد السياسي، عادة ما يشير التنويع إلى الصادرات لاسيما بالنسبة لسياسات الحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار الحجم أو انخفاض الطلب الظرفي عليها.

بصفة عامة يقصد بالتنويع الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد.

2.1.1. أهمية التنويع الاقتصادي:

تظهر أهميته من خلال تحاشي المشاكل التي تكون اقتصاديات الدول الريفية عرضة لها باعتبارها تعتمد بصورة كبيرة على إيرادات مورد وحيد والمتأتي من امتلاكها للموارد الطبيعية (النفط– الغاز.....)، ما يؤدي إلى ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في الإنتاج وتكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تهتم بالتوزيع دون الإنتاج وباعتبار الموارد الطبيعية ناضبة وغير متجددة ما يلزم الدولة النفطية عاجلا أم آجلا حتمية التنويع لتوزيع الخطر لتفادي أي مشاكل ناتجة عن تقلبات أسعارها في الأسواق الدولية وذلك من خلال دراسة تجارب سابقة للدول سواء الناجحة أو الفاشلة فالأولى تفيدنا في النجاح والثانية تفادي الاستراتيجيات التي تسببت بفشلها، وبالتالي تكمن أهمية التنويع فيما يلي:

أ. احتلت مسألة النمو والتوزيع مكانة هامة في تاريخ الفكر الاقتصادي حيث تدور جميع تفسيراتهم حول النمو وتنويع الأنشطة الاقتصادية وتوصلت الدراسات إلى أن النمو والتنويع الاقتصادي أمران حاسمان في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان خاصة النفطية وذلك لسببين؛ أولهما تركز الصادرات في قطاع واحد مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط، وثانيا الاعتماد على قطاع النفط لا يولد فرص عمل وبالتالي يؤدي إلى ضعف القطاعات الإنتاجية التي من شأنها خلق فرص عمل وعدم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

ب. يرتبط توازن استقرار الموازنة العامة في البلدان الريعية ارتباطا وثيقا بأسعار النفط ولذا تكمن ضرورة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى بحيث يكون لها نفس مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، ومن جهة أخرى يؤدي ذلك إلى تشجيع تنفيذ

[1] هيبة الله أوريسي، (2018): المرجع سبق ذكره، ص 693.

الخطط المستقبلية من خلال توفير الكفاءات من رأس مال بشري وتكنولوجيا ومؤسسات إدارية وبيئية اجتماعية منافسة[1]، وباعتبار النفط مادة ناضبة يستلزم وجوب إنشاء قاعدة إنتاجية بديلة تهتم بالإنتاج في القطاعات الأخرى غير النفط لقطاع الصناعة التحويلية والزراعة أو الخدمات.

وعلى هذا الأساس يستلزم على كل دولة ريعية مهما كان القطاع الذي تعتمد عليه في تنويع مصادر إيراداتها من خلال التركيز على بقية القطاعات الأخرى مثل : الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات وكذلك الاهتمام بالسياحة وذلك لتجنب مشاكل المورد الغير متسم بصفة الاستقرار نتيجة التقلبات في أسعاره.[2]

3.1.1.أهدافه:

يمكننا حصر أهم أهداف التنويع الاقتصادي فيما يلي:

أ. إحداث سلسلة من التغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد سعيا للخروج من حالة الانحسار في مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد المطرد والمفرط على سلعة واحدة؛ [3]

ب. التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية وزيادة القدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل التقلبات في أسعار المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية أو تدهور النشاط الاقتصادي في الاسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة؛ [4]

ت. تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛

ث. تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية وتوفير فرص الشغل وتحسين مستوى المعيشة؛

ج. تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم واكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

---

[1] باهي موسى، روابنية كمال، (2012): التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد6، الجزائر، ص 134.

[2] حامد عبد العزيز جبروي، (2016): المرجع سبق ذكره، ص 10.

[3] ناجي بن حسين، (2007): دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص 91.

[4] محمد أمين لزعر، (2014): سياسات التنويع الاقتصادي، تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، ص 08.

الشكل رقم 1-1: مفهوم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية

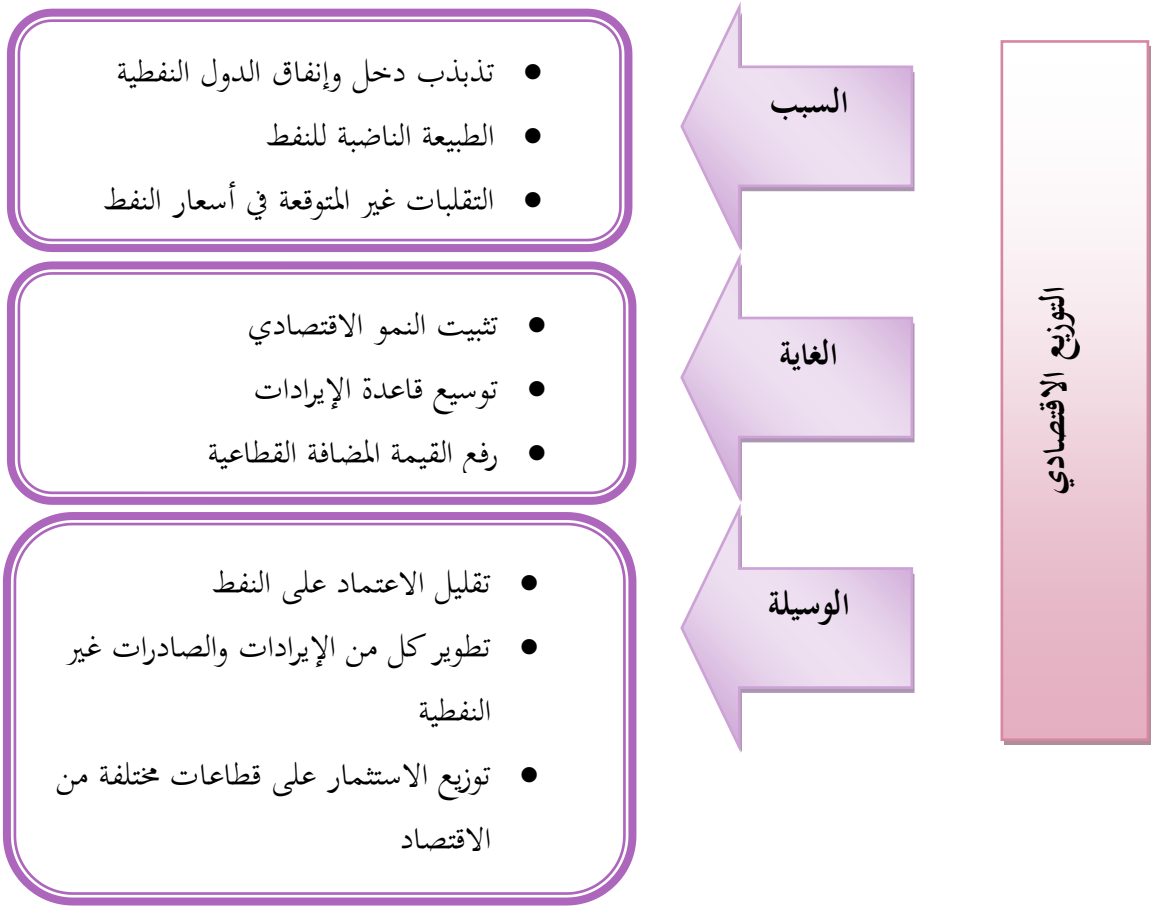

المصدر: بلعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، (2018): استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 70، أدرار، الجزائر، ص 345.

2.1. مبررات وأنواع التنويع الاقتصادي:

1.2.1. مبررات التنويع الاقتصادي:

إن التحديات الأخيرة التي تواجهها البيئة العالمية في البلدان النفطية، والمتمثلة في الانخفاض الحاد في أسعار النفط تتطلب الوقوف بشكل جاد في دراسة هذا الوضع الخطير الذي أثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي للبلدان التي اعتمدت بشكل مفرط على النفط في تمويل نفقاتها كما هو الحال بالنسبة لبلدان الخليج العربي، ويمكن تسليط الضوء على أبرز مبررات التنويع الاقتصادي والتي تتمثل بالآتي[1]:

[1] أحمد عبد الرزاق عبد الرضا،(2014): ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوفة للعلوم الاقتصادية والإدارية،العدد24، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ص 03.

أ. يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تحقيق العديد من المزايا من خلال تقليل الاعتماد على مورد واحد في تمويل النفقات العامة للدولة، وبالتالي تقليل المخاطر التي يتعرض إليها الهيكل الإنتاجي فعندما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بمورد اقتصادي معين سواء كان سلعة استخراجية (كالنفط- الغاز) أو سلعة زراعية (البن- الأرز).....الخ، فإن أي انخفاض يحصل في أسعار هذه السلعة سوف يؤدي إلى حدوث العديد من المخاطر في الهيكل الإنتاجي وعلى العكس من ذلك فإن تنويع مصادر الإنتاج سوف يقلل من مخاطر من الاعتماد على مورد اقتصادي وحيد؛

ب. يؤدي التنويع في القطاعات الاقتصادية إلى تنويع مصادر الدخل وبالتالي التخلص من الظاهرة التي تعاني منها أغلب البلدان النفطية نتيجة زيادة صادراتها النفطية والذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية قياسا بالعملة الأجنبية وبالتالي تعود على ارتفاع أسعار السلع المحلية مما يؤدي إلى انخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية وبالتالي ينخفض الطلب على السلع المحلية ويرتفع بالنسبة للسلع الأجنبية أما عندما تتنوع الصادرات فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري وهذا ما يؤكد العلاقة الايجابية بين تنوع الصادرات والنمو الاقتصادي؛

ت. التنويع الاقتصادي يؤدي إلى تقليص حجم المخاطر من انخفاض الصادرات بالنسبة للبلدان التي تعتمد على مورد واحد، والتي تتسم بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية، ونلاحظ ذلك جليا من خلال الانخفاض الكبير الذي حدث في أسعار النفط بسبب زيادة المعروض النفطي في السوق الدولية مما أدى إلى انخفاض الطلب على النفط وبالتالي الانخفاض في صادراته هذا من جهة، ومن جهة أخرى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج النفط الصخري؛

ث. التنويع في القطاعات الاقتصادية يساهم في التقليل من حظر الانكشاف الاقتصادي الذي يحدث بسبب الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلا من الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة يكون لها دور مهم في تحقيق عائدات كبيرة؛

ج. التنويع الاقتصادي يخلق قطاعات تجارية خارجية أكثر استقرارا فيما يتعلق بالواردات، حيث يلاحظ بأن الدول النفطية تستورد كل شيء باستثناء النفط، الأمر الذي يعرض هذه الدول إلى أخطار عديدة من أهمها إلغاء بعض الواردات الضرورية في حال حصول خلافات سياسية مع تلك الدول المصدرة للسلع والخدمات؛

ح. يساهم التنويع الاقتصادي إلى حد كبير في استيعاب رأس المال البشري (العمالة) وزيادة إنتاجية على العكس من قطاع الاستخراج النفطي الذي يعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة، ولا يعتمد إلا على عدد محدود من العمالة (المهارة)، غالبا ما تأتي من خارج البلد، وبالتالي فإن التنويع الاقتصادي له دور مهم في توفير فرص العمل والحد من البطالة. فالتنويع الاقتصادي فيما يتعلق بالعمالة هو درجة إسهام القطاعات المختلفة في الأيدي العاملة فكلما كانت تلك القوى موزعة على مختلف القطاعات وبنسب ملائمة دل ذلك على درجة معينة من التنويع الاقتصادي فكلما أوضحنا سلفا بأن القطاع النفطي تكون درجة إسهامه في الأيدي العاملة منخفضة نسبيا في البلدان النامية بينما تكون مساهمة هذا القطاع هي الأعلى نسبيا من باقي القطاعات الأخرى على العكس من ذلك تكون نسبة العاملين في القطاع الزراعي مرتفعة مع انخفاض الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج وهذا دليل واضح على انخفاض الإنتاجية لهذا القطاع؛

خ. يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة ومن ثم تسريع عملية النمو الاقتصادي؛

د. يساهم التنويع الاقتصادي من الحد من المخاطر ووضع عدم اليقين الذي يكون فيه الاقتصاد من جراء اعتماده على إنتاج وتصدير السلع الرئيسية (سلعة واحدة)، وتوفير المزيد من الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاعتماد على مجالات النشاط الاقتصادي التي يمكن أن تخضع للتقلبات الدورية والصدمات الخارجية، كما أن التنويع يوفر أنواع مختلفة من الأنشطة الاقتصادية في شكل و فورات الحجم والنطاق وكذلك يحقق الاستفادة من الروابط الأمامية والخلفية بين هذه الأنشطة والصناعات ونشر التكنولوجيا وتطوير المهارات التنظيمية والإدارية، وكذلك يؤدي إلى زيادة مرونة سوق العمل وسوق رأس المال؛

ذ. يساهم التنويع الاقتصادي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين القطاعات من خلال تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث أن العلاقات الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة تعتبر من النتائج التي تنجم عن التنويع الاقتصادي، وهي العلاقات المتبادلة بين فروع القطاع الواحد وبين القطاعات المختلفة داخل الاقتصاد الوطني وهذا ما يتجه الاهتمام إليه في التخطيط القطاعي عند إتباع استراتيجية التنويع الاقتصادي، وذلك من أجل إنجاز نمو في أنشطة وقطاعات الاقتصاد الوطني بشكل عام وتفسر العلاقات المتبادلة والوثيقة في نمو مختلف القطاعات بوجود الأثر الارتباطي والتكامل بين الفروع والأنشطة والوفورات الخارجية والداخلية من النتائج المهمة للتنويع الاقتصادي، فالوفورات الداخلية تنشئ أثرا ترابطيا بحيث يعتبر كل قطاع مصدر الإمداد للقطاعات الأخرى بما يحتاجه من منتجات وهذا ما يوفر سوقا لهذه المنتجات في

حين تنطوي فكرة التكامل على أن كل قطاع يعتمد في نموه على القطاعات الأخرى، حيث تعتمد الصناعة مثلا على الزراعة في تزويدها بالمواد الخام وغيرها، وتعتمد الزراعة بدورها على الصناعة في مدها بالأسمدة والمعدات أما أثر الوقورات الخارجية فهو أن نمو قطاع معين أو منتج معين قد يحدث أثرا محمودا يمكن لمس نتائجه خارج نطاق ذلك القطاع أو الصناعة وقد يتمثل هذا الأثر المحمود في انخفاض تكلفة الإنتاج أو في توسيع نطاق سوق الإنتاج؛

ر. يساهم التنويع الاقتصادي في توفير ما يعرف بالأمن الغذائي والذي يحتاجه البلد دائما خاصة في الحالات الطارئة والحروب وما تتعرض له العلاقات الدولية بين البلدان من خلافات وتوترات ومقاطعة وعقوبات اقتصادية، ونستنتج مما سبق أن التنويع الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية في الاستثمار والصادرات والإنتاج ودعم قدرة اقتصاد البلد في مواجهة الصدمات الخارجية، وذلك من خلال امتصاص الآثار السلبية لتغييرات أسعار النفط والتي غالبا ما تشهد تقلبات متكررة في فترات زمنية قصيرة كما يساهم التنويع في تحفيز المشاريع وتنمية القطاع الخاص وتنمية وتطوير الإنتاجية بناء قدرات الابتكار والاكتشاف، تعزيز الاندماج الإقليمي والعالمي، إعداد سياسة وطنية لجذب الاستثمار الأجنبي، كما أن الموارد النفطية تعتبر من الموارد الناضبة (غير المتجددة) مما يؤكد أهمية تنويع مصادر الدخل فضلا عن النفط.

2.2.1. أنواع التنويع الاقتصادي:

وتشمل:

أ. **التنويع العمودي (الرأسي)**: هو استخدام مخرجات نشاط كنحاس خام لتكوين مدخلات لنشاط آخر كأسلاك كهربائية لرفع القيمة المضافة للمنتج باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة أو ما يسمى بالروابط الأمامية وبالروابط الخلفية؛

ب. **التنويع الأفقي**: هو خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة كالتعدين، الطاقة والزراعة؛

ت. **التنويع الجانبي**: هو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواق جديدة؛

ث. **التنويع الشامل**: والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق أسواق جديدة؛

ج. **التنويع الجغرافي**: والذي يعني الدخول إلى المناطق جغرافية جديدة لتصدير المنتجات والتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة؛

ح. **التنويع المالي**: وهو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي حيث أن له دورا أساسيا في التحكم في التقلبات الاقتصادية ويخفض الأضرار الناتجة عن انهيار أسعار الموارد الأولية في البورصات العالمية كما يسمح بتحسين التنافسية الدولية.[1]

3.1. مستويات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه:

1.3.1. مستويات التنويع الاقتصادي:

رغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلاف جوانبها وأشكالها وذلك حسب مجال كل منها، فهناك التنويع الخاص بالمستوى الجزئي وهو مرتبط بالعملية الإنتاجية في المؤسسة، والتنويع الخاص بالمستوى الكلي والمتعلق بهيكل التجارة الخارجية للدولة بالإضافة إلى مستويات أخرى للتنويع (تتمثل في : تنويع الأسواق، تنويع الأصول، تنويع القطاعات التنافسية، تنويع الصادرات).

أ. **تنويع الإنتاج**: يكمن تنويع الإنتاج في اتجاهين:

- **جانب الطلب**: المتمثل في إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي والذي يهدف إلى تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية المستخدمة في إدارة الطلب الكلي وهي السياسة المالية، السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف.[2]
- **جانب العرض**: الذي يتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري وإصلاح القطاع العام وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات والذي يستلزم التوازي مع إصلاحات الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي مع تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل بعيدا عن القطاع الهيدروكربوني والصناعات المصاحبة له، عموما تمثل هياكل الإنتاج تحديا بعيد المدى يتطلب ما يلي: تنمية تراكم رأس المال البشري، إصلاح القطاعين العام والخاص، وبناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع تلك.[3]

---

[1] نور الدين شارف، (2016): استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات كمدخل للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ضل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند ،البويرة، الجزائر، ص 07.

[2] أحمد البكر، (2015): تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، ص 06.

[3] أحمد البكر، (2016): المرجع سبق ذكره، ص 06.

يتعلق تنويع الإنتاج أساسا بزيادة مكاسب الإنتاجية، بالنسبة للمؤسسات تتمثل في إنتاج نشاط جديد مع استمرارية إنتاج منتجاتها الأخرى وذلك للتقليل من الخطر وتوزعه أو لوجود فوائض في معدات المؤسسة وطاقتها الإنتاجية بشكل عام أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا.

ويمكن أن يتحقق التنويع بالاندماج مع مؤسسة أخرى بحيث تكون في نفس المجال مع وجود صلات وثيقة بين منتجاتها الحالية والمنتجات التي ترغب في إنتاجها كالتشابه في الخصائص التكنولوجية المرتبطة بالإنتاج أو التشابه في الخبرة اللازمة لإجراء البحوث المرتبطة بالمنتجات.

وعلى مستوى الاقتصاد ككل يحصل تنويع الإنتاج عندما تتحقق حالة التناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي والخدمات.[1]

ب. **تنويع التجارة الخارجية:** هي عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير إلى ما ذلك، وبالتالي يرتبط تنويع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وذلك من خلال جانبين رئيسيين صادرات وواردات، فدراسة الهيكل السلعي للواردات تمكننا من معرفة السلعة المعتمد عليها وبالتالي يؤثر هذا سلبا على مسار عملية التنمية ويكون الحل الأمثل لها تنويع الصادرات ويقصد بها توسيع أصنافها وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخدمات الأولية، فحسب بل بمنتجات تمت معالجتها وتحويلها وتصنيعها ثم بالصناعات نصف جاهزة من الناتج المحلي ومن جهة أخرى فإن شدة التنويع في التركيب السلعي للاستيراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقد استقلاليتها ومن جانب الواردات يكون عكس الصادرات أي يستغني عن منتجات بقدر ما ينضم إنتاجها في أرضية أي ما يسمى بعملية إحلال الواردات.[2]

ت. **تنويع القطاعات التنافسية:** الاقتصاديات الأكثر تنوعا هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، وهذا ما يزيد ويحسن من فرص تحقيق مكاسب التنافسية.

ث. **تنويع الأصول:** أشار تقرير البنك الدولي عام 2011 إلى طريقة جديدة في قياس التنويع إذ تقترح هذه الطريقة تقييم أصول أي دولة إلى ثلاثة أنواع، الطبيعية، المنتجة وغير الملموسة وتتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية

[1] مرزوق آمال، (2017): أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ضل انهيار أسعار النفط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة 8ماي 1945، الجزائر، ص 04.

[2] محمد كريم قروف،(2016): قياس وتقسيم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (2014/1980) مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد9،العدد2، ص 639.

من غابات وأراضي ومزارع وتشير الأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج، وهو يتضمن الاستثمارات المادية ورأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، وتشير الأصول غير الملموسة إلى المؤسسات الوطنية وحكم القانون.[1]

ج. **تنويع الأسواق:** يحتل نفس القدر من الأهمية ،فالاعتماد على سوق واحد يجعل الاقتصاد عرضة للمخاطر في حالة انخفاض الطلب على المنتجات والتقليل من المساوئ يجب تنويع الأسواق، ففي حالة انخفاض الطلب في سوق يكون في الأسواق الأخرى أكثر استقرارا فالبلد الذي يصدر بكثرة يدل على قدرته على المنافسة الدولية.[2]

ح. **تنويع الصادرات:** هناك مجموعتين من الصادرات :صادرات المحروقات والصادرات الأخرى:

- **صادرات المحروقات:** والتي تعتمد بشكل شبه كلي على صادرات النفط.
- **صادرات الغير نفطية:** والتي تتمثل في المواد الغذائية ،مواد التجهيز الزراعية، مواد التجهيز الصناعية، السلع الاستهلاكية غير الغذائية ويتم تصديرها من خلال مجموعة من التحفيزات وتتمثل في التحفيزات المالية، التحفيزات الجبائية للتصدير، التحفيزات الجمركية.

ولتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي على الدول النفطية تفعيل جميع القطاعات والمستويات لإنجاح هذه العملية.

2.3.1. مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي:

أ. **تعريف المؤشرات:** هناك العديد من المؤشرات الإحصائية لقياس التنويع، تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، بحيث يرجع هذا الاختلاف إلى أن كل مؤشر يتميز بقياس خاصية معينة، منها ما يعتمد على قياس ظاهرة التشتت(DISPERION) مثل معامل الاختلاف وبعضها يعتمد على قياس خاصية التركز(CONCENTRATION) كمؤشر جيني وأخرى على درجة التنويع مثل معامل هيرفندال – هيرشمان الذي يعتبر من أكثر المؤشرات استعمالا في قياس درجة التنويع.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع فهي أيضا كثيرة ومنها توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاطات الاقتصادية المعروفة في الحسابات القومية، وبنية الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه بين ناتج نفطي وناتج غير نفطي وبنية الصادرات وتوزيعها بين نفطية وغير نفطية وتوزيع الإيرادات الفعلية للحكومة بين نفطية وغير نفطية وقد وضعت

[1] مراد تمتان، إسماعيل صاري،(2016): سياسة التنويع الاقتصادي كخيار أمثل للتخفيف من حدة صدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى الدولي حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، البويرة، الجزائر ص 03.

[2] مراد تمتان، اسماعيل صاري، (2016): المرجع سبق ذكره، ص 04.

هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (U NCTD) في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا،معيار التنويع الاقتصادي يتكون من أربعة عناصر هي[1]:

- مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة إسهام العمل في الصناعة؛
- مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء؛
- مقدار التركيز في الصادرات.

وفيما يلي تعريف موجز للمؤشرات المستخدمة في قياس درجة التوزيع:

- **معامل التركز (concentration)[2]:** ويستند إلى حساب مدى تركيز الظاهرة المدروسة أو توزيعها من أفضل مقاييسه مؤشر جيني المعروف بالمساحة المحصورة بين منحنى لورنز وقطر المثلث (AB) ومساحة المثلث قائم الزاوية ABC كما يبين الشكل الموالي:

الشكل رقم 1-2:**Gini coefficient**

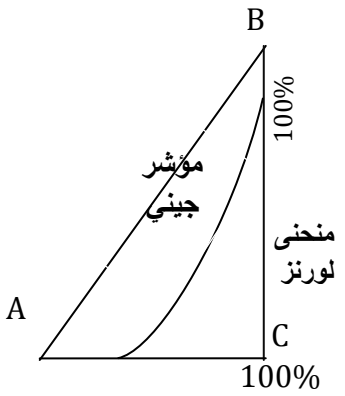

$$G = 1 - \sum_{k-1}^{n} (X_k - X_{k-1})(Y_k + Y_{k+1})$$

المصدر: gini coefficient, calculation, national chengchiUniversity, available online, http://www.3.nccu.tw/jthuang/gini.pdf, consulte le 18/02/2020

[1] ممدوح عوض الخطيب، (2011): أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي ،المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 18، العدد 02، الكويت، ص 211.

[2] ممدوح عوض الخطيب،(2011): المرجع سبق ذكره، ص 211.

- **مؤشرات هيرفندال– هيرشمان[1] herfindal- hirchman:** هو مؤشر أكثر تطورا في أنه يأخذ بعين الاعتبار كامل سلسلة التوزيع وكما انه مقياس للتركز ويمكن أن يساعد على تحديد مدى تنوع النظام الصناعي للبلد في قطاعات صناعية مختلفة.

ويعد الأكثر شيوعا في قياس درجة التنويع، ويعبر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع يعتمد على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، وقد تم تصميمه خصيصا لقياس مقدار التركز في قطاع الصناعة أو أي قطاع آخر، وتم تداوله من قبل المحاكم الأمريكية لقياس الاحتكار في صناعة ما أو قطاع معين، كما تم استخدامه لمعرفة مدى التنويع في قطاع التصدير من قبل الولايات المتحدة للتجارة والتنمية، يعرف بالصيغة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(\frac{X_i}{X})^2 - \sqrt{\frac{1}{2}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث أن:

N: تمثل عدد النشاطات.

Xi: تمثل ناتج النشاط i.

X: الناتج المحلي الإجمالي لجميع النشاطات.

وتكون قيمة المؤشر محصورة بين 0و1 حيث كلما اقتربت من الصفر كلما كان الاقتصاد متنوع وإذا كانت قيمته0 أي تنويع كامل معناه تساوي القطاعات في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في حين إذا كان يساوي واحد معناه تنوع معدوم أي كلما كان كبير يكون الاقتصاد ضعيف.

- **مؤشر فلاديميركوسوف[2] FLADIMUR-COSSO.V:** يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$\cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \propto_i \ x \ \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha_i^2} \ x \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta_i^2}}$$

حيث:

$(\propto_i)$: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

[1] ممدوح عوض الخطيب، (2011): المرجع سبق ذكره، ص 212.

[2] أحمد ضيف، (2015): أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدم في الجزائر(1989–2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 197.

(β_i): الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

(COS): ويستدل على وجود التنويع من خلال حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد في حالةCOS=0 وعلى العكس في حالة الابتعاد على القيمة مما يترجم بنقص في المتغيرات الهيكلية.

- **تركز الصادرات:** يعد دليلي التنوع والتركيز من أهم الأدلة التي تكشف وتؤشر عن مستوى التنويع الاقتصادي في البلدان التي تتبنى استراتيجية التنويع، فبينما يقيس دليل التنوع انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادرتها عن حصة الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية كما يأتي:

$$Dj = \sum_i \frac{|H_{IJ} - H_I|}{2}$$

(HIJ): تمثل صادرات السلعةI من إجمالي صادرات الدولة J.

(H): تمثل حصة صادرات السلعة من إجمالي صادرات العالم.

يتراوح هذا المؤشر بين (0-1) بحيث كلما اقترب الدليل من (0) كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى وعندما يصل الدليل إلى (0) يتطابق هيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات العالمية في حين نجد دليل التركز يقابل دليل التنوع ويقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات المحلية وتتراوح قيمة دليل التركز بين(0-1) ويرمز 1 إلى تركز تام للصادرات المحلية.[1]

[1] محبوب بن حمودة، عدنان محيريق، (2016): التنويع الاقتصادي :مفهوم، الأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 12.

2. مجالات، عناصر ومحددات التنويع الاقتصادي:

1.2. مجالات التنوع الاقتصادي:

إن التنويع الاقتصادي الناجح هو ذلك التنويع الذي يحدد الإدارة التنموية بدقة، مستوياتها وفروع الاقتصاد التي ستقع عليها مجهودات تحقيقه قبل الشروع في تنفيذه، والذي يهدف لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فرغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلافها بين الدول خاصة ما تعلق ببنية وهيكل الاقتصاد الوطني فيها إلا أن معظم جهود التنويع الاقتصادي ترتكز على:

1.1.2. تنويع القاعدة الإنتاجية:

ويعتبر أهم مدخل لبناء التنويع الاقتصادي وينقسم إلى:

أ. **تنويع الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية (المؤسسة الاقتصادية):** ويحدث تنويع الإنتاج في المؤسسة عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن منتجاتها السابقة وبذلك تتنوع إنتاجها وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقاتها الإنتاجية بشكل عام، أو في أجهزتها الإدارية، أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا أو أرباحا أكبر في سوق يسودها تناقض الطلب أو تتوقع تناقصه أو سبب اتخاذ القرار باستغلال تجديدات أحدثتها المؤسسة على معداتها استغلالا كاملا.

ب. **تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي:** يحصل تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد ككل عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد لناتج الوطن وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة والصناعة(الاستخراجية والتحويلية) والخدمات، وهنا يظهر بجلاء أن تنوع الإنتاج لا بد أن يقوم بالإجمال على الميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي.

ومن أهم الاستراتيجيات المتبعة لتطوير مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني[1]:

- **استراتيجية التصنيع بإحلال الواردات:** وهي استراتيجية تصنيع ذات توجه داخلي تقوم الدولة بانتهاجها لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية للسوق الدولية التي تتميز بأسعار غير مواتية لها، وتعني هذه الاستراتيجية إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدل من السلع المصنوعة التي كانت

[1] زرنوج ياسمينة، (2006): إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص ص 26-29.

تستورد من الخارج، وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات الصناعية، وعادة ما تمثل الصناعات الاستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحل تجسيد هذه الاستراتيجية.

- **استراتيجية التصنيع على أساس تشجيع الصادرات:** يمكن تسميتها أيضا باستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج وتقوم على إنشاء صناعات معينة تتوفر على فرص تصدير كل جزء من إنتاجها وقد انتهجتها الدول التي لم تنجح فيها استراتيجية إحلال الواردات في تحقيق ما كان مأمولا منها.

غالبا ما تعتبر كلا الاستراتيجيتين بديلا الأخرى ولكن ليس بشكل مطلق، فالاتجاه الأول يقول بضرورة التصنيع بإحدى الاستراتيجيتين خاصة الثانية منهما على اعتبار أن التصنيع الذي يشجع الصادرات يحفز الصناعة على التجديد والابتكار المستديم لأنه يخضع لاختبار السوق العالمية ولا يستطيع الترهل معتمدا على ذلك على السوق المحلية، بينما يرى الاتجاه الثاني أنه ليس ثمة ما يبرر اعتبار كل من هذه المنهجين بديلا للأخر أو افتراض أن التدقيق في اختيار الصناعات التي تعطي الأولوية بحيث تكون لها ميزة تنافسية فتلبي احتياجات السوق الوطنية وتستطيع المنافسة في السوق الدولية دون حماية أو دعم.[1]

ت. تنويع مجالات التجارة الخارجية: إن الحديث عن تنويع التجارة الخارجية يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وذلك في جانبيها الرئيسيين، الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنوع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة من خلال قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات، ومن جهة أخرى طبيعة هذه السلعة(هل هي أولية أو مصنعة)، فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها، وهنا يقصد بعملية تنويع الصادرات توسيع أصنافها وذلك ليس بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضا بمنتجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي كما أن شدة التنوع في التركيب السلعي للواردات وعلى التركيز على مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها.[2]

[1] محمد سلطان أبو علي، (2007): نظريات التنمية الاقتصادية وسياستها، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، الدار العربية للعلوم، لبنان، ص 54.

[2] طبابيية سليمة ولرباع الهادي، (2008): التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، الجزائر، ص437.

2.2. عناصر التنويع الاقتصادي:

هناك جملة من العناصر التي تتدرج ضمن التنويع الاقتصادي، بحيث تساهم في إعطاء تصور مفاهيمي واضح له، كما تشكل مدخلا تدريجيا لتحديد الأهداف المرجوة منه باعتبار أن التنويع الاقتصادي يتضمن أساسا الحد من الاعتماد الشديد على قطاع وحيد كمصدر للدخل، ويعني ضمنا تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى وتطويرها وتفعيل دورها في العملية التنموية فإن أحد العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي تتمثل فيما يلي[1]:

- **التنويع الاقتصادي" تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية "**: إن الاعتماد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد الدخل وتمويل التنمية يشكل خطرا يهدد مصيره لاسيما إذا كان الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية هذه الأخيرة غالبا ما تكون لها بدائل معوضة عنها، أو أجل نضوبها محدود، وأن سعرها وعوائدها معرضة باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة(النفط- على سبيل المثال)، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي يتضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة قد تكون عرضة لتدهور مستمر في شروط التبادل التجاري الدولي.
- **التنويع الاقتصادي" عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل"**: يتضمن مفهوم التنويع الاقتصادي عمليا بناء قاعدة اقتصادية صلبة مدعمة ذاتيا متنوعة المقومات متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات قادرة على توفير فرص عمل المواطنين وعلى إنتاج احتياجاتهم تعود منطقيا إلى إيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة في مجال الناتج المحلي الإجمالي وتمويل الميزان التجاري تمويل الميزانية العامة وتوليد الفائض الاقتصادي بحيث يكفي في المستقبل لتحمل أعباء تمويل الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة لاستمرار عملية التنمية.[2]
- **التنويع الاقتصادي " عملية نسبية لتحول الاقتصاد الوطني"**: يتكون الاقتصاد الوطني من قطاعات رئيسية تربطها علاقات متداخلة ومتشابكة وبالتالي يشكل ذلك منطلقا لإحداث تحولات بنيوية في هيكل الاقتصاد وتحديد الأهمية النسبية للأنشطة الرئيسية بمختلف فروعها بالإضافة إلى تشخيص القدرات الموردية للاقتصاد من خلال الأنماط الإنتاجية المعتمدة كما تحتل التغيرات الهيكلية حيزا كبيرا في السياسات الاقتصادية وبرامج التنويع المنتهجة في المجتمع والاقتصاد بصفة خاصة، وتتجلى أهمية ذلك في كون هذه التغيرات ترتبط بشكل واضح بالنمو الاقتصادي الذي ينبغي تحقيقه في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع حيث تتطلب كل مرحلة من مراحل هذا التطور المحافظة على توازنات معينة للأجزاء المكونة للاقتصاد.[3]

---

[1] طبابلية سليمة ولرباع الهادي، (2008): المرجع سبق ذكره، ص ص 439-441.

[2] محمد سلطان أبو علي، (2007): المرجع سبق ذكره، ص 60.

[3] طبابلية سليمة ولرباع الهادي،(2008): المرجع سبق ذكره، ص ص 439-441.

❖ **التنويع الاقتصادي" عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية** ": إن التنويع هو العملية التي تهدف إلى توازن البنية الهيكلية للاقتصاد وذلك عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني بحيث تسهم من خلاله معظم القطاعات الاقتصادية بنسبة مهمة ومتساوية في ذلك، كما يتضمن التنويع الاقتصادي تصحيح الهيكل الجغرافي للناتج والإنتاجية أي تحقيق مبدأ التوازن الجهوي والإقليمي مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في كل المناطق وخلق حالة من التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة لتوفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.[1]

❖ **التنويع الاقتصادي "عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية"**: زيادة الرفاهية المادية للأفراد من خلال إحداث التغيرات المختلفة في الهيكل الاقتصادي خصوصا في نقل تركيزه من إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى تصنيعها عن طريق تطوير الصناعة التحويلية والتي تعد رائدا أساسيا في دفع عجلة التنمية إلى الأمام وعليه فإن التنمية الاقتصادية بهذا المعنى تهدف إلى خلق اقتصاد متنوع الهياكل تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني بصفة متوازنة دون التركيز على قطاع معين أو سلعة رئيسية واحدة كمصدر الدخل.

❖ **التنويع الاقتصادي" توسيع المشاركة في جهود التنمية**[2]":إن التنويع الاقتصادي هو تلك العملية التي تتيح مجالا واسعا لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلف يتصف بالتنوع ويكون مستقر أو كفؤا يتضمن مبادئ وأهدافا واضحة تعمق التكامل والتماسك الاقتصادي والاجتماعي، ويلعب دورا محوريا وايجابيا في عملية التنمية وهذا النظام لا يكون إلا من خلال إعطاء دور هام ومميز للقطاع الخاص في المساهمة في تنفيذ المشروعات التنموية سواء على المستوى القطري أو الإقليمي، وذلك لاعتبارات عديدة، أهمها توسيع مشاركته في التنمية إلى أقصى حد ممكن وفي كل المجالات خاصة في النشاطات التي تتناسب مع مؤهلات وقدرات القطاع كما أن إسناد دور هام للقطاع الخاص لا يعني إغفال دور القطاع العام الذي يقود التنمية ذاتها ويتولى توجيهها ومتابعتها خاصة في المجالات التي تتطلب قدرات استثمارية ضخمة وبرامج مكلفة طويلة الأجل.

[1] ناجي بن حسين، (2007): المرجع سبق ذكره، ص 77.

[2] جميل طاهر،(2002): تقرير بشأن اجتماع الخبراء حول التنويع الاقتصادي في الدول العربية ،مجلة النفط والتعاون، منظمة أوبك، المجلد 28، ص 103.

3.2. محددات التنويع الاقتصادي[1]:

مما لا شك فيه إن التنويع يلعب دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد لكنه يبقى مرتبط ورهينا بمجموعة من المتغيرات التي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله في هذا الإطار يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع وهي:

1.3.2. العوامل المادية:

الاستثمار ورأس المال البشري.

2.3.2. السياسات العمومية:

السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية).

3.3.2. متغيرات الاقتصاد الكلي:

سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية.

4.3.2. المتغيرات المؤسسية:

الحوكمة والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني.

5.3.2. الوصول إلى الأسواق:

درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية) والحصول على التمويل.

[1] محمد دهان، مريم زغاشو، (2017): اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد 48، جامعة قسنطينة، ص 76.

3. آليات التنويع الاقتصادي ومعوقاته:

1.3.آليات التنوع الاقتصادي:

ويقصد بها الآليات التي يتوفر عليها نجاح التنويع الاقتصادي وتختلف هذه الآليات من اقتصاد إلى أخر، وذلك تبعا للتوجهات الإيديولوجية السائدة، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي طبيعة الظروف والتحولات الداخلية التي يمر بها الاقتصاد الوطني، وكذلك الظروف الدولية المحيطة به والمؤثرة فيه خاصة ما كان منها في المجال الاقتصادي، وبالتالي فإن تبني آليات معينة لتحقيق التنويع الاقتصادي لابد أن يكون قد أثبت نجاحها وفعاليتها وكفاءتها في تحقيق التنمية والنهوض الاقتصادي خاصة إذا توفرت لها الإمكانيات الضرورية المادية منها والبشرية والتقنية، من بين تلك الآليات ما يلي:

1.1.3. إعادة الاعتبار" لدولة التنمية":

لقد طرحت فكرة الدولة ذات التوجه التنموي في أدبيات التنمية الاقتصادية منذ زمن ليس ببعيد باعتبارها الجهة التي تستطيع أن تقود عمليات التصنيع بشكل سريع خاصة عندما تكون في مستويات مختلفة على مضمار التقدم الاقتصادي.[1]

وتعتبر الدولة تنموية إذا تمكنت من إطلاق عملية تنموية متواصلة لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي وانطلاقا من ذلك يتأكد الدور التداخلي الهام والمحفز للدولة في العملية التنموية، والذي يأخذ شكل التوجيه الاستراتيجي لعملية التنمية، الذي يهدف إلى إجراء تغييرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية للاقتصاد الوطني تعود إلى تحقيق التنويع الاقتصادي من جهة ورفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.[2]

2.1.3. إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص:

يعتبر العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، وتحديد أدوار كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي، وذلك بالنظر إلى أن حدوث تفاعل كبير بين القطاعين العام والخاص وفي مختلف أوجه النشاط الاقتصاد يؤدي إلى ارتفاع العائد التنموي الديناميكي الناتج عن هذه التفاعلات، خاصة وأن علاقات الترابط والتشابك بين فروع

[1] لطفي طنطاوي، (2009): أغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، ص 08.

[2] عبد الرزاق فوزي،كاتيا بوروية، (2008): التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الأفق والأفاق المستقبلية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، ص 06.

النشاط الاقتصادي في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي تنشأ عادة بين الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة وما بين مختلف القطاعات الاقتصادية الأمر الذي يعود إلى تعظيم الصلات بين المكونات الاقتصادية والتقنية والمؤسسية التي تربط بين مختلف أجزاء الاقتصاد القومي، إن القطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو ويزدهر إلا إذا كان إلى جانبه قطاع عام قوي وهذا ما يقتضي[1]:

أ. إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره التنموي من خلال الأخذ بالأسلوب العلمي في وضع الخطط والبرامج التنموية من جهة خاصة ما تعلق منها بمشاريع وبرامج البنية التحتية سواء كانت مادية (الطرق والمواصلات والمياه والكهرباء) أو غير مادية (التعليم والتدريب والصحة.....)، وفي إدارة مؤسسات الدولة والهيئات التابعة لها والتي تخطط لهذه المشاريع وتقوم بعملية تنفيذها أو متابعتها وإدارتها من جهة ثانية؛

ب. دعم ومساندة القطاع الخاص: خاصة ما تعلق بأنواع المساندة التي تعزز توجه هذا القطاع نحو مختلف الأنشطة الاقتصادية ما ارتبط منها بالإجراءات التحفيزية كتخفيض الضرائب أو الإعفاء منها و تسهيل إجراءات الحصول على القروض البنكية أو ما تعلق منها بالجوانب التشريعية والإدارية المنظمة لعمل هذا القطاع الخاص.

3.1.3. تفعيل ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي:

ينصرف الإصلاح الاقتصادي إلى ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق وتقليل التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصصية لموارد المجتمع خاصة إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات كبيرة مثل العجز المستمر في الموازنة، التضخم الجامح، المديونية المرتفعة...، ويمكننا تحديد أهم عناصر سياسات الإصلاح الاقتصادي أو التعديل الهيكلي فيما يلي[2]:

أ. إحداث تعديلات في هيكل وملكية وسائل الإنتاج وتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي؛

ب. إصدار قوانين تنظم عمل السوق المالية وتداول رأس المال بهدف زيادة فعالية آلية السوق وتعزيز اتجاه تحديث هيكل الملكية؛

ت. إجراء تعديلات جوهرية في أسلوب إدارة المشروعات العامة واعتماد مبدأ التمويل الذاتي لها؛

ث. تحجيم وظيفة الموازنة العامة كأداة للتوازن الاجتماعي من خلال تخفيض النفقات العامة وتقليص الدعم وإطلاق العوامل الاقتصادية وحدها لبلوغ التوازن من ناحية، ولمكافحة التضخم من ناحية أخرى؛

ج. تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية خاصة ما كان موجها منها إلى تعزيز وتنويع الاقتصاد الوطني.

---

[1] لطفي طنطاوي،(2009): المرجع سبق ذكره، ص 09.

[2] مدني بن شهرة، (2009): الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص 51.

4.1.3. تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من العناصر الديناميكية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية عبر العالم وعاملا مهما في تنمية الطاقات الإنتاجية وتوسيعها وزيادة الدخل الوطني وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وهو ما جعله ذو أهمية استثنائية بالنسبة للدول التي تعاني اقتصادياتها من محدودية ونقص مصادر تمويل التنمية فيها على أن يظل ذلك مقرونا بجملة من الإجراءات التحفيزية والتنظيمية التي تسهل تدفق هذا النوع من الاستثمارات فيما بين الدول.

وتبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة من خلال العناصر التالية [1]:

أ. تعتبر مصدر مهم لتمويل التنمية في الدول التي تفقد المصادر الضرورية لذلك بسبب ضعف معدلات الادخار المحلي؛

ب. نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال؛

ت. يساهم في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة من خلال التدريب والتكوين؛

ث. يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة(مالية- بشرية- طبيعية...)وقيام العديد من الصناعات التي تمد المشروعات الأجنبية باحتياجاتها أو الصناعات المكملة لمنتجات المشروعات الأجنبية؛

ج. يساهم في خلق مناصب جديدة وبالتالي الحد من البطالة في الدول المضيفة؛

ح. يساهم في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات.

5.1.3. الاهتمام بفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في تحقيق التطور الاقتصادي والتصدي للمشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر من جهة وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل الصناعي من جهة أخرى، كما أن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم فقط على وجود الشركات العملاقة والكبيرة بل بوجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية وبتوفر شبكة واسعة وكفاءة من الموردين القادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي القطاعات الاقتصادية، وهو ما تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يزيد من فرص التنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية وتظهر أهمية هذه المؤسسات كأحد أهم روافد العملية التنموية ومدخل رئيسي للتنويع الاقتصادي من خلال ما يلي[2]:

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، (2007): الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص ص 469-470.

[2] مصطفى بن ساحة، (2011): أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بغرداية، ص 157.

أ. المساهمة في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية ومنتجة بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بالصناعات الكبيرة؛

ب. إن هذه المؤسسات تمثل الركيزة الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص وبالتالي فإن مساندة هذه المؤسسات تعد تدعيما لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛

ت. المساهمة في تحقيق استراتيجية التنمية الحضارية والمكانية وبالنظر لصغر حجمها فإن بإمكانها التوغل في القرى والأرياف والحد من هجرة سكانها إلى المدن الكبيرة؛

ث. المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الاستيرادات من خلال تصنيع السلع التي يمكن تصنيعها محليا وبكفاءة مقاربة للسلع المستوردة بالتالي معالجة اختلال ميزان المدفوعات؛

ج. تسهم في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني من خلال دعم المؤسسات الكبيرة عبر توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج أو من خلال التعاقد معها لتصنيع بعض المكونات أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي؛

ح. تعمل هذه المؤسسات على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية المدرة للدخل؛

خ. تساهم في زيادة الناتج المحلي وفي تنمية العائد المالي للدولة من خلال اقتطاعات الضرائب كما تساهم في تعبئة رؤوس الأموال التي كان من الممكن أن تتوجه إلى الاستهلاك وبالتالي ستؤدي إلى زيادة الاستثمارات؛

د. المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوطين التقنية الحديثة وتعزيز وزيادة القدرة التصديرية للمنتجات المحلية.

2.3. معوقات التنويع الاقتصادي:

إن العراقيل والمعوقات التي تحد من سرعة إنجاز ونجاح التنويع الاقتصادي في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية، كالدول النفطية تعتبر بشكل مباشر معوقات تغني في طريق تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول والتي تقع على عاتقها بذل المزيد من الجهود لتجاوزها ولعل أهم هذه العراقيل تتمثل فيما يلي[1]:

- ❖ الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية من جهة وصعوبة نقل وتوطين التكنولوجيا من جهة أخرى؛
- ❖ ندرة الموارد الزراعية أو موارد المياه الطبيعية في بعض الدول النفطية وهو ما حد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الاقتصادي؛

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2009): التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط" حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي (مجلس التعاون الخليجي)، الأمم المتحدة نيويورك، ص ص 19-20.

- ❖ بعض الدول النفطية تعاني من فقر عام في الموارد البشرية المحلية من جهة (كدول الخليج العربي مثلا) والإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية من جهة أخرى خاصة في ضل الارتفاع الكبير لتكاليفها؛
- ❖ القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي والافتقار إلى المناخ الملائم والضمانات القانونية لهذا الاستثمار غياب الاستقرار السياسي في بعض الدول النفطية ما جعل مسألة الحفاظ على الأمن في بعضها وتامين الحدود في البعض الأخر يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض الأحيان والتي كان يمكن استغلالها في تمويل مشاريع التنويع الاقتصادي والعملية التنموية؛
- ❖ تعاني العديد من الدول الأحادية الاقتصاد، عدم توافق كبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة إلى تنوع أسباب قصور عمليات التنويع في العديد من الاقتصاديات التي تعتمد على قطاع وحيد في إحداث التنمية الوطنية الشاملة ما يستدعي حتما العمل على تجاوز هذه المعوقات، من خلال استراتيجية شاملة تحقق التنويع الحقيقي الذي يكفل توسيع مجالات توظيف المدخرات التي تحصل عليها هذه الدول والمتأتية من عملية تصدير الموارد الطبيعية في صورتها الأولية لإقامة اقتصاد حقيقي وليس صناعات استهلاكية وتجارة واستيراد فقط والمسؤولية الأولى تقع على عائق الإدارة التنموية في هذه الدول.[1]

3.3. آثار اعتماد الدول على سياسة التنويع الاقتصادي:

تعود سياسة التنويع على العديد من الآثار الايجابية التي تتبعها نذكر أهمها فيما يلي[2]:

- ❖ الدخول إلى الأسواق العالمية بإمكانيات منافسة نتيجة لهذا التنوع؛
- ❖ الحد من تقلبات النمو الاقتصادي ما يشجع على الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- ❖ تخفيض معدلات البطالة لأنه ومن خلال التنوع تنشأ شراكة بين القطاعين الخاص والعام وعدم الاعتماد الكلي على القطاع العام بالتالي إيجاد فرص عمل مناسبة للباحثين عنه وتدل تجربة البلدان الغنية بالموارد في مختلف أنحاء العالم على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز المؤسسات لتحقيق التنويع الاقتصادي؛
- ❖ يوفر التنويع الاقتصادي في كل من قطاع الصناعة والخدمات ذات القيمة المضافة الكثير من الفرص لتصدير منتجات جديدة بدلا من تصدير نفس المنتجات؛

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،(2009): المرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] غزلان شراد وآخرون، (2016): مداخلة بعنوان" سبل الاستفادة من التجربة القطرية في التنويع الاقتصادي لتنمية الاقتصاد الوطني"، المحور : عرض تجارب دولية في النمو في التنويع الاقتصادي ومحاولة الاستفادة منها مغاربيا، الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، الجزائر، ص ص 04-32.

- ❖ فتح المجال للاستثمار في القطاع التكنولوجي وإدخال الصناعات المتطورة لتعود بالفائدة على الاقتصاد ككل.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل الذي تناولنا فيه الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والذي شمل ثلاث نقاط رئيسية،استنتجنا أنالتركيز والاعتماد على مصادر قليلة يجعل من اقتصاد الدولة اقتصادا هشا ومعرضا لمشاكل وعراقيل عدة، ولتفادي كل هذه الأخطار وجب على الدول النفطية تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي التي ترتكز على تحديث القطاعات الغير نفطية وتنميتها من أجل تخفيض المساهمة النسبية لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي وتأثير تقلبات إيرادات النفط في الميزانية العامة للدولة.

وعلى الرغم من تسارع خطى التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية، ورغم انجازات العقود إلا أن النفط مازال يؤدي الدور المسيطر على اقتصادياتها، وأن القطاعات غير النفطية والتي تعد الوعاء الأساسي لتوليد إيرادات خارج النفط، مرتبطة بشكل رئيسي بالقطاع النفطي.

– الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالتنويع الاقتصادي–

تمهيـــــــــد:

لقد كثر الحديث عن مفهوم التنمية في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية والاجتماعية التي اكتسبت في هذا القرن اهتماما كبيرا من طرف كل دول العالم، ذلك أن التنمية أصبحت أسلوبا من أساليب النهوض بمختلف القطاعات أيا كانت والتي يفرضها العصر الذي يتصف بالتطور والتغير السريع، الذي يفرض على الدول والهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد مواكبته حتى تحقق التوازن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الناتج عن العولمة وتأثيراته،

وللتعرف على التنمية ومفاهيمها المتعددة خاصة المرتبطة بالمجال الاقتصادي سوف نتطرق لهذا الفصل الذي يتضمن العناصر الأساسية التالية:

1. **الاطار النظري للتنمية الاقتصادية.**
2. **نظريات التنمية الاقتصادية.**
3. **العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي.**

1. الإطار النظري للتنمية الاقتصادية:

1.1. مفهوم التنمية الاقتصادية، أهدافها وسياستها:

1.1.1. مفهوم التنمية الاقتصادية:

تختلف مفاهيم التنمية الاقتصادية وتتعدد من مجتمع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى وفيما يلي أهم التعريفات لها:

أ. تعريف التنمية الاقتصادية:

التعريف الأول: التنمية الاقتصادية هي عملية متعددة الأبعاد والتي تتضمن تغييرات رئيسية في الهياكل الاجتماعية، أساليب شائعة وهيئات قومية بالإضافة إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي وتقليل عدم المساواة وأخيرا محاربة الفقر وإبادته.[1]

التعريف الثاني: التنمية الاقتصادية هي عبارة عن الجهد الإنساني الواعي والمنظم المبذول لحشد الطاقات والموارد الاقتصادية في بلد ما بهدف رفع معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي. [2]

التعريف الثالث: التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء العديد من التغييرات في كل من هياكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل القومي أي إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.[3]

ب. خصائص التنمية الاقتصادية[4]:

- إحداث تغيرات في الهيكل الاقتصادي للدولة: عن طريق توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية وتحويل هيكل النشاط الاقتصادي لصالح المنتجات الصناعية، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة والعمل على اكتشاف موارد إنتاجية جديدة وإدخال طرق فنية جديدة للإنتاج و تحسين مهارات السكان؛
- إعادة توزيع الدخل: ويكون ذلك عن طريق توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتحسين الوضع المعيشي للأغلبية الساحقة من السكان وتخفيض البطالة والفقر والجهل والمرض في المجتمع؛
- الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة: حيث تهتم التنمية الاقتصادية بتحسين نوعية السلع والخدمات المنتجة وتعطي أولويات أكبر للأساسيات التي تحتاجها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والملابس والمساكن فضلا عن الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وخدمات اجتماعية.

---

[1] ميشيل تودارو، (2006): التنمية الاقتصادية ،تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمد عبد الرزاق، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ص 54.

[2] محمد مروان السمان، (2008): مبادئ التحليل الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الثقافة وللنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 392.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، (2010): التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص ص 81-82.

[4] أحمد رمضان، نعمة الله وآخرون، (2015): التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص ص 90-91.

2.1.1. أهدافها:

للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الأفراد لما تحققه من أهداف يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

أ. زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين؛

ب. توفير فرص عمل للمواطنين؛

ت. توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين؛

ث. تحقيق الأمن القومي؛

ج. تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع؛

ح. تسديد ديون الدولة؛

خ. تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.

3.1.1. سياسات التنمية الاقتصادية:

يقصد بالسياسات الاقتصادية أنها عبارة عن بيان الأهداف الاقتصادية التي تتبناها الدولة والأدوات التي تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف ولهذا فهناك سياسات نقدية ومالية وتجارية[2]:

أ. **السياسة النقدية والتنمية الاقتصادية:** يقصد بالسياسة النقدية النشاطات التي يقوم بها البنك المركزي والمصممة للتأثير على المتغيرات النقدية مثل: عرض النقد وأسعار الفائدة وحجم الائتمان الممنوح للنشاط الاقتصادي.

ويرتبط العرض النقدي بمستوى النشاط الاقتصادي ارتباطا مباشرة حيث يؤدي التوسع النقدي إلى تحفيز التوسع في النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة القدرة الشرائية لاستهلاك السلع والخدمات، وتلعب السياسة النقدية في البلدان النامية دورا مهما في تعجيل التنمية من خلال التأثير على توفير تكاليف الائتمان والسيطرة على التضخم والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات وتعمل السياسة النقدية في الاتجاهات الآتية:

- تأمين الهيكل المرغوب لأسعار الفائدة؛
- تحقيق التوازن المطلوب بين الطلب على النقود والعرض منها؛
- توفير الائتمان المطلوب للتوسيع الاقتصادي المرغوب وتوجيه الائتمان نحو المستخدمين؛
- خلق وتوسيع وتطوير المؤسسات التمويلية؛
- إدارة الدين العام.

---

[1] عصام عمر مندور، (2011): التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص ص 42-43.

[2] مدحت القريشي، (2007): التنمية الاقتصادية: نظريات ،سياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، ص ص 222-239.

ب. **السياسة المالية والتنمية الاقتصادية:** السياسة المالية بالمعنى العام تعني كيفية استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي والاقتراض العام من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وللسياسة المالية جملة من الأهداف أهمها:

- زيادة معدل الاستثمار؛
- زيادة فرص العمل؛
- تشجيع الاستقرار الاقتصادي؛
- مواجهة مشكلة التضخم؛
- إعادة توزيع الدخل القومي.

ت. **السياسة التجارية والتنمية الاقتصادية:** السياسة التجارية هي إجراءات تتخذها الدولة لتنظيم التجارة الخارجية وعلاقات الاستيراد والتصدير مع الخارج والسياسات التجارية ذات أهمية كبيرة وخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية في توفير الفائض الاقتصادي والعوائد من العملات الأجنبية للإيفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية، لذلك يتعين على البلدان النامية أن توجه التجارة بالشكل الذي يجعلها مكملا للجهود التنموية المحلية، ولا يمكن للتجارة أن تعمل كمحرك للنمو في ظل الظروف المتغيرة وفي أحسن الأحوال أنها تستطيع أن تكمل الجهود المحلية للتنمية.

2.1. مقاييس التنمية الاقتصادية:

1.2.1. الناتج القومي الإجمالي[1]:

في البداية اعتبر بأن التنمية إنما تعني زيادة مضطردة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة، إن هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار (أي أن يكون GNPJI بالأسعار الثابتة)ويؤخذ على هذا المقياس أنه لا يأخذ نمو السكان بنظر الاعتبار، كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التحضر والتصنيع، ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان، إضافة إلى صعوبات مفاهيمية في قياس الدخل.

2.2.1. الناتج القومي للفرد:

أصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة، وهنا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد. ومن جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم

[1] فنادزة جميلة، (2018): الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 66.

زيادة الناتج القومي إذ ما ذهب الجزء الأعظم من الدخل إلى فئة محدودة من الأغنياء، وقد بينت الدراسات أن عدم المساواة في الدخل قد ازدادت في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

3.2.1. الحاجات الأساسية:

بعد الانتقادات التي وجهت إلى مقاييس دخل الفرد، اتجه المفكرون إلى استخدام مقاييس إشباع الحاجات الأساسية. فقد تم تبني هذا المقياس في المؤتمر العالمي للتشغيل في عام 1976 وقد تبنت الهند هذا المفهوم للتنمية لأول مرة في خطتها الخماسية في 1974،أي قبل سنتين من تبني هذا المفهوم من قبل منظمة العمل الدولية. ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية (أي الحاجات الأساسية للسكان) وبذلك أصبح مقياس الفقر أو التنمية هو مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية.

3.1. دعائم وعوائق التنمية الاقتصادية:

1.3.1. دعائم التنمية الاقتصادية[1]:

أ. **الدولة:** أكدت أغلب التجارب أن عملية التنمية لا يمكن أن تنجح بعيدا عن دور الدولة التنظيمي والذي يتمثل في البناء الجيد للمؤسسات وتطوير البنى التحتية وتوفير الأمن وتطبيق القانون ويفترض أن يتوقف دور الدولة عن هذا الحد ولا يتجاوزه وإلا شكل ذلك عقبة أمام عملية التنمية فقد ثبت عدم كفاءة تدخل الدولة في الاقتصاد كمنتج إذ أن الضغوط السياسية والاجتماعية قد تدفع الحكومة في بعض الأحيان إلى إتباع سياسات اجتماعية لا تتسق مع المنطق الاقتصادي.

ب. **رفع مستوى التراكم الرأسمالي:** أي توفير حد أدنى من الموارد الاستثمارية التي توجه لعملية التنمية ولبناء قاعدة قوية من الصناعات الحديثة ولتوفير قاعدة من رأس المال الاجتماعي بما يساعد على انطلاق الاقتصاد القومي أعلى من معدل نمو السكان مما يترتب عليه ارتفاع معدل نمو دخل الفرد بدرجة تسمح بزيادة المدخرات والاستثمارات وبالتالي تحدث إضافة مستمرة للطاقة الإنتاجية للمجتمع وتواجه الدول النامية التي تطلع لتحقيق التنمية الاقتصادية مشكلة ندرة رأس المال اللازم لتمويل التنمية والتي تقلل من قدرتها على التقدم.

ت. **التصنيع:** يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية إذ يتوقف عليه تصحيح الاختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف ويحتاج التصنيع السريع إلى زيادة حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي لأن زيادة

[1] خامر صبرينة، بن عرفة تبر، (2016): التنمية الاقتصادية في ظل انخفاض أسعار البترول، مذكرة شهادة ماستر، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، ص 15.

الاستثمار في الصناعة يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي ويؤدي إلى زيادة قدرة هذا القطاع على استيعاب القوى العاملة وبالتالي التخلص تدريجيا من البطالة والفقر.

ث. **التقدم التكنولوجي** : بمعنى ضرورة اختيار التكنولوجيا التي تتلاءم مع ظروف البلد النامي من حيث المستوى الفني والخبرات التي يمتلكها العاملين في هذه الدول لأن اختيار التكنولوجيا المعقدة وذات المستوى العالي سوف تخلق تبعية تكنولوجية للبلدان المصدرة لتلك التكنولوجيا.

2.3.1.عوائق التنمية الاقتصادية:

تختلف عقبات التنمية الاقتصادية من مجتمع لأخر ويمكن تقسيمها إلى[1]:

أ. **العقبات الاقتصادية:** تعاني غالبية الدول النامية من عقبات اقتصادية من أهمها انخفاض مستوى الدخل مما يتسبب في انخفاض في مستوى التغذية يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة، وانخفاض مستوى الصحة بدوره انخفاض في مستوى إنتاجية الفرد العامل ومن الطبيعي أن ينعكس انخفاض الإنتاجية على مستوى الدخل ومن أسباب انخفاض الإنتاجية تخلف أساليب الإنتاج المتبعة وتدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة وسوء توزيع قوة العمل بين القطاعات الإنتاجية. ونتيجة لهذه المشاكل التي تعانيها الدول النامية أدت إلى تفاقم التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية للعالم الخارجي وخاصة الدول الغربية المتقدمة التي لا تريد للدول النامية أن تتطور وتتقدم بل تريد أن تبقى الدول النامية أسواقا مفتوحة لمنتجاتهم وحتى إرادتهم في اتخاذ القرارات السياسية ليست بأيديهم بل توجهها القوى الخارجية.

ب. **العقبات السياسية، الاجتماعية والفكرية:** يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية لان عدم توافر الاستقرار السياسي كما هو موجود في معظم الدول النامية وفي بعض الدول العربية بشكل عائقا أمام عملية التنمية، فيتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية التي تؤدي لإحداث تغيرات عميقة استقرارا أساسيا في الدول لكي تستطيع أن تعمل بجد لتغير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجيا ونظرا لأن المشاكل لا يمكن حلها في وقت قصير وإنما يحتاج لمدة كافية ولما كانت التنمية الحقيقية تؤدي بالضرورة إلى إحداث تغيير شامل في المجتمع بشرط ألا تستأثر فئة ثمار التنمية وحدها دون بقية فئات المجتمع التي شارك معها في صنعها، وأما بالنسبة للعوامل الاجتماعية فالتنمية نفسها أسلوب لعلاج مشاكل المجتمع فلو أدت التنمية إلى تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع فإن هذا طبيعي يؤدي إلى تهيئة وجود مناخ سياسي واجتماعي مستقر في دفع التنمية إلى الإمام.

[1] حربي محمد عريقات، (1997): مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، المكتبة الوطنية، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، ص ص 58-60.

ت. **العقبات التكنولوجية والتنظيمية:** تحتاج عملية التنمية في أي دولة إلى جهاز حكومي وحتى خاص لكفاءة عالية لتحمل المسؤوليات من اجل تحقيق النمو البشري، حيث أن الجهاز الحكومي يلعب دورا رئيسيا في تحريك عجلة التنمية وأيضا لا ننسى دور القطاع الخاص في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في دفع عملية التنمية إلى الأمام. ومن أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام لا بد من ضرورة التطوير الإداري في شتى المجالات واللحاق بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي والقطاع الخاص سويا لأن القطاعين مسؤولين عن عملية التنمية الإدارية في الدولة. تحتاج الدول النامية إلى نقل تكنولوجيا بسيطة وليست معقدة أي بما يناسب مع طبيعة وظروف الدول لان نقل التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في الدول المتقدمة دون القيام بأي دراسة كافية لاحتياجات الدول النامية عن نوع التكنولوجيا لن يحل مشكلات التنمية في هذه الدول بل يعتبر عقبة كبيرة أمام عملية التنمية كما أن في حالة نقل أي نوع من التكنولوجيا للدول النامية بما يتناسب مع طبيعة وظروف هذه الدول فلا بد من تدريب إطارات محلية وطنية للقيام في المستقبل القريب بمسؤوليات لوحدهم دون الاعتماد على خبرات خارجية.

2. نظريات التنمية الاقتصادية:

1.2. النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية:

1.1.2. النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي[1]:

ظهرت النظرية الكلاسيكية في حقبة مفصلية من التاريخ الأوروبي الحديث حيث تزامن ظهورها مع الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر ومن الطبيعي أن تترك هذه الثورة أثرها على أفكار وتوجهات رواد المدرسة الكلاسيكية خاصة كل من أدم سميث، ريكارد ومالتس، وفيما يلي سنتطرق إلى إسهامات كل واحد منهم:

أ. **أدم سميث:** يرى ادم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا وعليه لابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي لان ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه "اليد الخفية" كما نادى بالتخصص وتقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية وبما يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي. ساهم أدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير "ثروة الأمم" عام 1776 يوضح سميث أن التخصص وتقسيم العمل لابد أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يأتي أساسا من الادخار، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي ويقول أنه بوجود التراكم الرأسمالي تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا (SELFSUSTIANING)، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح فتخصص أجزاء إضافة أكبر منها الادخار والاستثمار فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الأرباح .....وهكذا، ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي إلى هبوط الأرباح ونقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي ،لينتهي الأمر بحالة الركود.

ب. **دافيد ريكاردو:** اهتم ريكاردو بالنمو الاقتصادي ولاسيما في الأجل الطويل وهو يعتبر من المفكرين الاقتصاديين ذوي النزعة التشاؤمية فهو يرى أن تزايد السكان سيؤدي إلى زيادة الضغط على موارد العيش والمواد الغذائية فيضطر المجتمع عندئذ إلى الاتجاه أكثر فأكثر نحو زراعة الأرض الأقل خصوبة فيظهر أثر قانون تناقص الغلة وهو الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى نتيجتين اثنتين هما:

- التفشي السريع بسبب الاضطرار إلى زراعة الأراضي من الدرجة الثانية والثالثة مما يكلف ما لا وجهدا مضاعف؛

[1] لوح حكيم، (2017): دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر 1990-2013، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، تجارة وادارة أعمال دولية ،جامعة مستغانم، ص 105.

- ازدياد تكاليف الإنتاج يؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات مما ينعكس سلبا على الاستهلاك (ثقل المنفعة المحققة) فتحدث المجاعات وتسود حالة من الركود الاقتصادي.

كما يرى ريكاردو أن التقدم التكنولوجي والفني يمكن أن يؤخر الوصول إلى حالة الركود الاقتصادية وأن الخروج من هذه الحالة يستلزم عوامل كثيرة أهمها تقليل مستويات الأجور إلى حد الكفاف عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أن تكون المستعمرات الخارجية في خدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية وأن يتوافر القدر الكافي من الأراضي الصالحة للزراعة.

وقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاثة طبقات هي طبقة الرأسماليين واعتبرها دينامو النمو لأي مجتمع ومحوره الأساسي طبقة ملاك وأصحاب الأراضي وهي فئة لها وضعها الخاص وتقوم بإمداد المجتمع بالغذاء من خلال ما تنتجه الأراضي من محاصيل وأخيرا طبقة العمال والتي لا بد أن تكون الأجور التي تتقاضاها عند مستوى الكفاف[1].

ت. **روبرت مالتس**[2]: كان لمالتس آرائه المشهورة في النمو السكاني ،وباعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية ،الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه "نظرية مالتس للسكان" والتي تنص على "إن عدد السكان، إذا لم يضبط فإنه سيزداد بمتوالية هندسية كل ربع قرن في حين لا يتزايد إنتاج الغذاء وفي أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة".

وتتمثل النظرية المالتسية للتنمية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي مقترحا إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرصة ربحية الاستثمارات فيه، هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي لنزيد من أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو، ويندد مالتس بأهمية تقدم القطاعين وعدم التركيز على أحدهما دون الأخر.

2.1.2. النظرية النيوكلاسيكية:

أ. **تحليل شومبيتر**[3]: يعتبر تحليل شومبيتر ضمن أهم مساهمات في الفكر الاقتصادي إذ اعتبر عملية النمو تتم في صورة تدريجية في المدى القصير وغير منظمة في مسارها على المدى الطويل حيث تحدث في شكل تموجات بين فترات الازدهار والكساد ويرى شومبيتر انه لتحقيق النمو لابد من الخروج من دائرة العلاقات بين عناصر النمو بانتهاز الفرص الاستثمارية المتاحة وإقامة المشروعات والتجديدات كما يركز على الدول الفعال للمنظم في عملية النمو من خلال التجديد والابتكار في الإنتاج الذي يقود إلى نتائج باهرة تسمح بدفع عجلة النمو ومن جهة أخرى

[1] لوح حكيم، (2017): المرجع سبق ذكره، ص 106.
[2] لوح حكيم، (2017): المرجع نفسه، ص 107.
[3] لوح حكيم، (2017): المرجع نفسه، ص 109.

استطاع شومبيتر ملاحظة العلاقة الموجودة بين البحث والتطوير والتقدم التقني هنا بدى واضحا أن النمو الاقتصادي المستقبلي يتطلب تكنولوجيا حاضرا.

تفترض هذه النظرية اقتصادا تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن وفي هذه الحالة لا توجد أرباح ،ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات.

ويصف شومبيتر هذه الحالة بالتدفق النقدي وما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على حسب رأيه تحسين إنتاج أو منتج أو طريقة جديدة للإنتاج وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة. أما الأرباح فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح[1].

ب. نموذج SOLOW [2]: يستند التحليل النيوكلاسيكي للتخلف على نظريتهم الانتقادية للاقتصاد الاستعماري ،تقييد التجارة، ربوع الشركات والشركات التجارية واحتكاراتها، التفضيلات الامبريالية وهروب رؤوس الأموال، ويهتم أساسا بعوامل التخلف كتعطيل العرض وقصور عوامل النمو أو عدم القدرة على استغلالها مثل ضعف المؤهلات وندرة الادخار بسبب تدني أسعار الفائدة وانخفاض القدرة على استغلال الثروات الطبيعية، كما يهتم هذا التيار بدور العقليات السلبية وضعف روح المبادرة والمخاطرة وبعدم كمال المعلومات عن الأسواق مما يصنع التخصيص الأمثل للموارد، ويظهر نموذج SOLOW أن اقتصادا ما يتميز بمعدل نمو ديموغرافي ومعدل ادخار معين يمكن أن يعطي نموا منتظما إذا توافر له مرونة تقنية رأسمال متجانس معلومات شفافة، وعلاقة ديناميكية مرنة بين الإنتاج واحتياجات السوق. ويتخلص نموذج سولو في النقاط التالية:

- يقترب الاقتصاد في الأجل الطويل من حالة ثابتة لا تعتمد على الحالة الابتدائية؛
- مستوى الدخل عند الحالة الثابتة يعتمد على معدل الادخار وعلى معدل نمو السكان ويزيد بزيادة الأول وينقص بزيادة الثاني؛
- معدل نمو الدخل الفردي في الحالة الثابتة يعتمد على التقدم الفني بالإضافة إلى معدلات الادخار وزيادة السكان؛
- في الحالة الثابتة ينمو رصيد رأس المال بنفس المعدل الذي ينمو به الدخل فتكون نسبة رأس المال للدخل ثابتة.

[1] أوئشن سمية، (2014): نظريات التنمية الاقتصادية، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية في مقياس التنمية المستدامة، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، ص 10.

[2] لوح حكيم، (2017): المرجع سبق ذكره، ص 110.

2.2. النظرية الكينزية:

1.2.2. التحليل الكينزي للنمو[1]:

يعتبر جون مينارد كينز مؤسس المدرسة الكينزية، حيث انطلق كينز في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة ومن أهم الظروف هو أزمة الكساد الكبير (الأزمة الاقتصادية العالمية) التي أصابت العالم سنة 1929، والتي من مظاهرها:

أ. حدوث كساد في السلع والخدمات العرض يفوق الطلب؛

ب. ارتفاع مستويات البطالة؛

ت. توقف العملية الإنتاجية وبالتالي توقف النمو الاقتصادي؛

ث. انخفاض مستويات الأسعار.

ويقوم التحليل الكينزي على الفرضيات التالية:

أ. يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل ويستمر ذلك لفترة طويلة؛

ب. لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا وإن حدث فسيكون في المدى البعيد، وبتكلفة اجتماعية باهظة؛

ت. وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو الحفاظ عليه؛

ث. الطلب هو الذي يوجد العرض المناسب له وليس العكس.

وقد اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية في الدول المتقدمة أكثر مما هي موجهة للدول النامية حيث يرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي. والأدوات الكينزية هي:

أ. **الطلب الفعال:** البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي وللتخلص منها يرى كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار؛

ب. **الكفاية الحدية لرأس المال:** تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال؛

ت. **سعر الفائدة:** هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد؛

ث. **المضاعف الكينزي:** يقوم على فرضيات وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج.

[1] أوئشن سمية، (2014): المرجع سبق ذكره، ص 04.

3.2. النظريات الحديثة للنمو:

1.3.2. نظرية مراحل النمو (ROSTOW):

قدمت من طرف الاقتصادي (والت ويتمان روستو)W. W. Rostow سنة 1960 والتي لقيت صدى كبير، هذه النظرية عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة، حيث حاول في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تسير عليها للوصول للتقدم، وقد لخصها في خمس مراحل في كتاب "مراحل النمو الاقتصادي" وهي[1]:

أ. مرحلة المجتمع التقليدي؛

ب. مرحلة التهيؤ للانطلاق؛

ت. مرحلة الإقلاع؛

ث. مرحلة النضوج؛

ج. مرحلة الاستهلاك الوفير.

2.3.2. نظريات التحولات الهيكلية آرثر لويس:

وهي من أهم النظريات الحديثة في التنمية، وركزت على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، والذي حصل بموجبه آرثر لويس على جائزة نوبل في منتصف الخمسينات، وقد عدل بعد ذلك من طرف كل من: Gustaveranis و JohnFeiإ نموذج آرثر لويس أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات، والذي مازال التمسك به مستمرا حتى يومنا هذا في العديد من الدول.

وفي ضوء هذه النظرية، يتكون الاقتصاد من قطاعين هما: الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجيا من القطاع التقليدي، إذن يفترض لويس انه بالإمكان سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج، مع تحقيق إنتاجية عالية. أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فالاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع بالإضافة إلى زيادة تحول وهجرة العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث.

[1] أوشن سمية، (2014): المرجع سبق ذكره، ص 05.

3.3.2. نظريات النمو الداخلي:

كنتيجة لبعض الاختلالات., التي طغت على التفسير النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي وعدم قدرته على تفسير بعض مصادر النمو لاسيما ما يعرف بالباقي (TFP) عند سولو، ظهرت في منتصف الثمانينات من القرن الماضي مجموعة من النماذج التي حاولت شرح النمو في المدى الطويل، وقد عرفت هذه النماذج بنظريات النمو الداخلي لأنها أرجحت النمو إلى مصادر داخلية.[1]

وعملت هذه النظريات على تفسير اختلاف مستويات النمو والمعيشة المحققة بين الدول فبالإضافة إلى أعمال ROMER1986 نجد أعمال كل من R.LUCAS1988 ،barro 1990 وقد انطلقت هذه النظريات من فكرة أن محددات النمو الاقتصادي على المدى الطويل كالسياسة الاقتصادية تعتبر عوامل رئيسية للنمو الاقتصادي، وبالتالي تحديد النمو الاقتصادي في المدى الطويل بعوامل داخلية ولهذا السبب سميت بنظريات ونماذج النمو الداخلي وقد وضح romer العوامل المؤثرة في البنية التحتية، وعمليات البحث والتنمية. حيث انطلق romer من مبدأ أن المردودية المتناقصة ميزة سيئة للاقتصاد وانه من خلال الوفورات الخارجية يمكن الحصول على مردوديات ثابتة أو حتى متزايدة كما أكد على وجود عناصر محددة تعمل على رفع الإنتاجية لكل عناصر الإنتاج ، وأن هذه العناصر الخاضعة إلى وفورات خارجية إيجابية متزايدة الحجم، ومن المحتمل إن تكون هذه العناصر في رأس المال البشري والمعرفة التي يمكن الحصول عليها عن طريق البحث والتطوير والاستثمارات العمومية وخاصة تلك الاستثمارات المتعلقة بالهياكل القاعدية للدول مثل النقل، الطرقات، الجامعات، المستشفيات، الجسور.....الخ

أما "لوكا" فيعتبر رأس المال البشري هو العنصر الحاكم والأساسي في حالة الإنتاج، وأن أهميته الاقتصادية تتجاوز أهمية رأس المال العادي، وفي هذا الصدد يؤكد "لوكا" وآخرون أمثال "جروسمان" "هيليمان" في نماذجهم لسنة1991، أن رأس البشري بتراكم كلما أصبح كل جيل أكثر معرفة وتعلما وتدريبا من الجيل الذي سبقه وأنه كلما زاد رصيد الأفكار لدى الأفراد القادرين على القيام بالبحث والتطوير كلما زادت وتسارعت معدلات النمو.

أما فيما يخص "بارو" فهو يرى بأن العوامل الرئيسية التي بإمكانها أن تساعد على حدوث النمو هي المستويات العالية من التعليم ،الصحة الجيدة، معدل نمو منخفض من النمو السكاني، نفقات رفاهية عمومية منخفضة عدالة قانونية لحكم القانون وبيئة ملائمة فيما يتعلق بالتجارة بالإضافة إلى توفر البنية التحتية والهياكل الاقتصادية التي تساعد القطاع الخاص على زيادة الإنتاج والإنتاجية ومن ثم زيادة النمو في الاقتصاد.[2]

[1] les sources de la croissance économique au maroc-maat-commissariat au plan- royaume du marroc-septembre 2005- p 21.

[2] لوح حكيم، (2017): المرجع سبق ذكره، ص 116.

3. العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي:

1.3. حتمية التنويع في الدول النفطية:

في سياق البلدان الوفيرة بالموارد الطبيعية، لاسيما الدول النامية، فالتنويع الاقتصادي قد يساعد في معالجة عدد من القضايا الاقتصادية، ويمكن أن يساعد على التصدي لتأثير ظاهرة المرض الهولندي على الموارد الطبيعية. حيث أن بعض الدول تعتمد على النفط والمعادن المتميزة بتقلبات أسعارها، وبالتالي تنعكس أثارها على باقي مؤشرات الاقتصاد الكلي كالمالية العامة، الحسابات الجارية والدخل القومي، كما أن التنويع يمكن أن يساعد في استقرار التمويل العام، وأخيرا تواجه بعض البلدان الغنية بالموارد الطبيعية استنزاف هذه الثروات مع الوقت بحيث يكون التنويع احد الاستراتيجيات القليلة المتاحة لضمان الاستدامة الاقتصادية وقد أكدت الدراسات التي قام بها كل من أوتي 1988، 1993 همفريز Humphreys، ساكس وستيغليتز2007، غيلب Gelb 2010، حقيقة ذلك.[1]

1.1.3. خصائص البلدان النفطية:

يمكن تلخيص الخصائص المتجذرة في البلدان النفطية والتي لها آثار مترتبة على الصعيد الكلي في النقاط التالية:

أ. **اقتصاديات المورد الواحد "النفط"**[2]: تعتمد البلدان العربية النفطية في مجمل أنشطتها الاقتصادية على إيرادات إنتاج النفط بحيث يمثل عنصرا رئيسيا للإيرادات الجارية، وكذلك تعتمد عليه معظم الدول النفطية تقريبا بشكل كلي في تمويل نفقاتها الجارية، كما أن النفط يتأثر بمجموعة من العوامل تكون داخلية وخارجية، فالمشكل يكمن في العوامل الخارجية فهي التي تحدد حجم إنتاجه وأسعاره باعتباره يخضع لأسعار الأسواق العالمية.

الشكل رقم 2-1: تقلبات إيرادات الموارد والنفقات الحقيقية (معامل التغير 1992-2011)

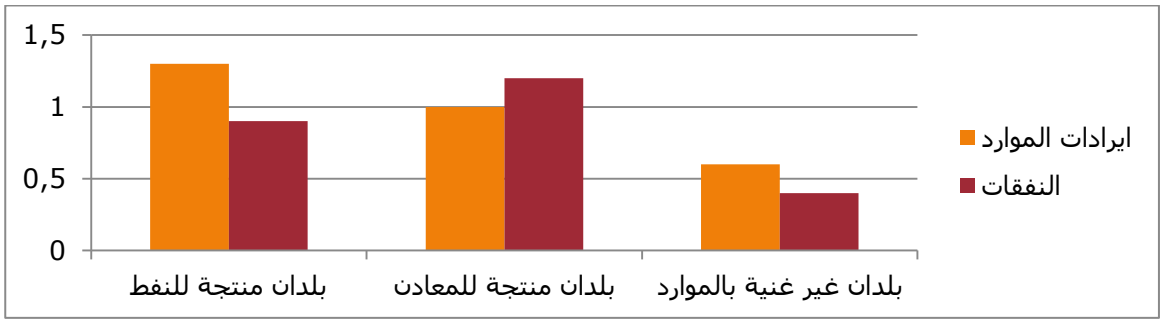

المصدر: تقرير أفاق الاقتصاد العلمي، الصادر عن صندوق النقد الدولي، وتقديرات خبراء الصندوق عام 2015.

[1] Anar Ahmadov, (2012) :Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource-Rich Developing Countries, Oxfords, Uk, p 02.

[2] باهي موسى وروابنية كمال، (2016): التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، الجزائر، ص 143.

من خلال الشكل نلاحظ أن التقلبات الخاصة بإيرادات ونفقات الدول المنتجة والمصدرة للنفط تكون حادة مقارنة بالدول الغير غنية بالموارد الطبيعية، وهذا راجع إلى العوامل الخارجية التي تؤثر في حجم إنتاج النفط وأسعاره فالنفط مرتبط ارتباطا وثيقا بهذه العوامل المتحكمة فيه ،كما تتميز الدول العربية والنفطية بعدم الرشادة في استغلال فوائض وعائدات النفط ولامبالاتها ما أدى إلى توقفها في نفس النقطة و عدم تحقيق نمو اقتصادي حقيقي أو تنمية مستدامة لإتباعها نمط عشوائي.

ب. **اختلال البنية الهيكلية للاقتصاديات العربية المصدرة للنفط:** في كل من هذه البلدان، النشاط الاقتصادي، الإيرادات الضريبية، عائدات التصدير والعمالة الأجنبية تعتمد بشكل مباشر وغير مباشر على إنتاج النفط إلى حد كبير، وذلك على مستوى:

- **النشاط الهيدروكربوني والأنشطة الحكومية:** التي تمول بشكل كبير من عائدات النفط(يمثل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في جميع البلدان، ماعدا في الجزائر والبحرين واليمن والإمارات العربية المتحدة، ففي ليبيا على سبيل المثال الحصة غير النفطية وغير الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي تمثل 16% من الناتج المحلي الإجمالي، ففي البلدان النفطية حتى في القطاعات الغير النفطية فهي تعتمد على النفط بصورة كبيرة باعتباره مصدر رئيسي لصناعة القيمة المضافة في البلدان المصدرة للنفط على سبيل المثال البناء في بعض البلدان.
- **الإيرادات المالية:** حيث يمثل النفط المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية في جميع البلدان. ففي عام 2014، تراوحت حصة عائدات النفط من إجمالي الإيرادات 47 %في اليمن 94 % في العراق وبلغ المتوسط 77 % في مجموعة الدول العربية النفطية.
- **الصادرات:** بالمثل، في جميع البلدان باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ يعد النفط أهم سلعة في الصادرات و يمثل النفط أكثر من 80 %من إجمالي الصادرات وذلك في نصف بلدان المجموعة، وأكثر من 60 %في كل منها باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة.

ت. **عدم التناسب بين معدل النمو السكاني والنمو الاقتصادي:** في عام 2014، حيث كان النمو السكاني متفاوتا في معظم الدول العربية ماعدا التي حطمتها الحرب، حيث كان النمو سريعا نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة نسبيا في العديد من البلدان العربية المصدرة للنفط. وبالتالي التفاوت النسبي الكبير في عدد السكان لا يتناسب و توزيع الموارد الاقتصادية الأخرى مما ينتج عنه خلل راجع إلى بنية الهيكل الاقتصادي للبلدان.[1]

[1] باهي موسى وشعابنية سعاد، (2017): التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة " لعنة النفط " في البلدان العربية المصدرة للنفط عرض تجارب رائدة، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص 15.

ث. هيمنة القطاع العام على التوظيف الذي يمول من خلال عائدات النفط المتقلبة والغير متجددة: يستحوذ القطاع العام في معظم البلدان العربية النفطية على نسب عالية من العمالة على سبيل المثال العراق والجزائر 40 %حيث أصبح المصدر الرئيسي لتركز الوظائف على عكس الدول الأخرى التي تمثل نسبة الوظائف المتوفرة في القطاع الخاص 90 %،وتمول معظم التكاليف المالية للوظائف الحكومية من خلال عائدات النفط المتقلبة

ج. ضعف التنويع الاقتصادي بشكل عام في البلدان العربية المصدرة للنفط نظرا لهيمنة القطاع النفطي: على الرغم من أن بعض البلدان قد حققت تقدما اكبر من غيرها في تنويع اقتصادياتها، فان معظم المؤشرات كالتعقيدات الاقتصادية والتنوع وجودة الصادرات في الاقتصاديات العربية المصدرة للنفط اقل مما عليه في العديد من اقتصاديات الأسواق الناشئة، بما في ذلك البلدان الأخرى في المنطقة المصدرة للسلع في مناطق أخرى، حيث أن انخفاض التنوع الاقتصادي يعني انخفاض نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.[1]

2.1.3. أسباب التنويع الاقتصادي:

أ. يعتبر التنويع الاقتصادي الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية ولظروف الأسواق الخارجية؛ [2]

ب. إن الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتنويع الاقتصاد تبرز لنا عدة حدود خاصة بحالة البلدان النفطية(مثل الجزائر) ؛

ت. بداية فإن هذا التنويع يتم اعتباره كعلاج لتقليص أخطار التجارة الخارجية ومن النادر اعتباره كأداة لرفع إيرادات الصادرات فالتفكير في التنويع ضمن إطار الموارد الناضبة يبقى مسألة مبدئية إلى يومنا هذا؛

ث. ثانيا كثيرا ما يتم التركيز على نوع واحد من الأخطار الناجمة عن التقلبات في إيرادات الصادرات؛

ج. إن مفهوم التنويع يتم حصره في كثير من الأحيان في تنويع الصادرات وفي هذه الحالة فإنه لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي ولا إلى زيادة الصادرات ولا أيضا إلى زيادة الإنتاج للسوق المحلي.

في حالة البلدان النفطية يجب أن يكون مفهوم التنويع شاملا، فتنويع الصادرات يصبح عاملا لتنويع هياكل الإنتاج ولتحقيق التنمية الاقتصادية. فتتوسع الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير المرتبطة بالمحروقات حسب الأهداف التنموية التي يتم وضعها لرفاهية أفراد المجتمع لا تقتصر على توسيع الصادرات غير النفطية لكن تؤدي كحتمية زيادة وتكثيف إحلال الواردات

[1] باهي موسى وروابنية كمال، (2016): المرجع سبق ذكره، ص 145.

[2] ناجي بن حسين، (2007): دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص 76.

فزيادة حجم المنتجات (عن طريق الاستثمار) غير البترولية يتطلب بدوره تحقيق بعض العوامل (الخدمات الأساسية كالتعليم والبنية التحتية) لتحسين مستوى الإنتاجية.[1]

2.3. سياسات التنويع ودورها في استدامة التنمية الاقتصادية:

نظرا للأوضاع التي تمر بها اقتصاديات الدول النفطية في ظل تدهور العديد من المؤشرات التنموية بفعل انخفاض أسعار المحروقات، بات لزاما على هذه الدول تحقيق الإقلاع الاقتصادي بعيدا عن الريع النفطي. يعد تحقيق النمو الاقتصادي وتنمية مستدامة في الوقت الراهن الشغل الشاغل لجميع الدول خاصة الدول النفطية التي تسعى لتحقيق الإقلاع الاقتصادي، غير أن هذا المطلب الاستراتيجي لم يعد من السهل الوصول إليه والحصول عليه في ظل تدهور أسعار النفط وتبعية اقتصاديات هذه الدول لقطاع المحروقات الذي يعد مرتكز اقتصادياتها، حيث أصبح لزاما على هذه الدول تبني مداخل حديثة ومبتكرة لتحقيق التنمية والإقلاع الاقتصادي بعيدا عن التبعية المستدامة للريع النفطي بما في ذلك دعم القطاعات الرائدة والبديلة لتحقيق هذا العرض والتي من بينها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فتحقيق التنمية الاقتصادية للدول النفطية وغير النفطية مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر شروط الإقلاع الاقتصادي، من الآليات المتبعة لتحقيق التنويع نجد القطاعات التالية:

1.2.3. القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي:

أ. **دور الزراعة في التنمية الاقتصادية:** يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في التنمية الاقتصادية وفي دفع عجلتها في معظم دول العالم وخاصة الدول النامية، وذلك من خلال إسهام الموارد الاقتصادية الزراعية ومتطلباتها في الإنتاجية سواء على صعيد المحاصيل الزراعية أو المنتجات الحيوانية في التأثير على المتغيرات الآتية[2]:

- توفير الاحتياجات الغذائية للسكان من خلال رفع الإنتاجية الحديثة؛
- توفير الموارد النقدية من خلال إنتاج المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية من ميزات نسبية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية وتوجيهه لأغراض التصدير؛
- توفير العمالة للقطاعات الاقتصادية الأخرى: من خلال تحقيق كفاءة إنتاجية عالية للعمل في القطاع الزراعي من ناحية، وتعمل على توفير حجم من العمالة للقطاعات الإنتاجية الأخرى؛
- تموين الصناعة بالمواد الأولية الزراعية.

[1] ناجي بن حسين، (2007): المرجع سبق ذكره، ص77.

[2] وعراب علي وفقير سامية، (2016): القطاعات الاقتصادية المرافقة لقطاع المحروقات لتنويع الاقتصاد الوطني، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند البويرة، الجزائر.

ب. **علاقة القطاع السياحي بالتنمية الاقتصادية:** لها دور في التأثير على عنصر التنمية الاقتصادية من خلال التأثير المتبادل بينها يتحدد الدور في النقاط التالية:

- تعتمد العديد من الدول على السياحة كمصدر مهم من مصادر الدخل الوطني؛
- توفير عملات أجنبية؛
- خلق فرص عمل جديدة؛
- استقطاب رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية؛
- تنمية المناطق الريفية؛
- تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، من خلال تدفق رؤوس أموال أجنبية مستمرة في مشاريع استثمارية؛[1]
- زيادة الإنفاق يؤدي إلى زيادة الدخل وعليه زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار؛
- إعادة توزيع الدخل من خلال تطوير وتنمية المناطق السياحية التي تتوفر على مزايا طبيعية ومناخية كالشواطئ، الجبال... الخ؛
- التشغيل أي خلق مناصب الشغل باعتبار السياحة قطاع متعدد ومنسق النشاطات والفروع، ولها عالقات عديدة مع القطاعات، اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

2.2.3. الميكانزمات:

وتمت عملية التنويع بإتباع ميكانيزمات مختلفة لها دور هام في تحقيق النمو من بينها:

أ. **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي:** ترتبط بحجم العمالة المستخدمة، وحجم الاستثمار أو رأس المال المستخدم وحجم الإنتاج، حيث يختلف تعريفها من بلد إلى أخر، تؤدي دورا تنمويا هاما في عملية التنمية وذلك من خلال:

- تنويع مصادر الدخل من خلال عملية إحلال الواردات وتشجيع المشروعات الكبيرة للمؤسسات من خلال تزويدها بالمدخلات للتمكن من التصدير بحيث يساهم القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي؛
- خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية ودعم القيمة المضافة(و من ثم تحسين الميزان التجاري عن طريق المساهمة في خفض الواردات وزيادة الصادرات؛[1]

[1] صبايحي نوال ونايلي دواودة أمان، (2016): السياحة كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات في الدول النفطية –حالة الجزائر –، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند البويرة، الجزائر.

- المساهمة في التشغيل؛
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي بذلك تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال، رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلغي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة.[2]
- تدعيم الميزان التجاري وتنشيط حركة الصادرات: غالبا ما تقوم المؤسسات الصغيرة(و المتوسطة بمساهمة فعالة في عملية إحلال و تعويض المنتجات المستوردة و ذلك بتصنيعها محليا، كما تساهم في تصدير العديد من المنتجات المحلية إلى الأسواق الخارجية، فهي من خلال هاتين العمليتين تساهم في إعداد تركيب الميزان التجاري، المحلي، وبالتالي تؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات للدول خاصة النامية.[3]

ب. دور القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي: هو القطاع الذي يمثل أصحاب المصلحة الخاصة والذي يتألف من ثلاث جهات فاعلة: الشركات المتعددة الجنسيات، الشركات الصغيرة والمتوسطة، الشركات الصغيرة وهي التي تتداخل فيما بينها أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

- يلعب القطاع الخاص دورا مهما في تحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلال مساهمته في زيادة القيمة المضافة والرفع من الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى المساهمة في زيادة الصادرات خارج المحروقات، وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي بشكل يدفع بصانعي السياسة الاقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه؛ [4]

---

[1] حمادي خديجة ونوارة إيمان، (2016): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد القطاعات الرائدة لتحقيق التنمية في ظل تبني ممارسات حوكمة المؤسسات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند البويرة، الجزائر.

[2] زوقاغ جمال، (2016): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان وتحديات الجزائر نموذجا، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثانيح ول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند البويرة، الجزائر.

[3] ايت عكاش سمير ومعمري نارجس، (2016): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل لدعم الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند البويرة، الجزائر.

[4] بوزرب خير الدين وعريس عمار، (2016): تفعيل القطاع الخاص كمدخل لتحقيق الإقلاع الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني: حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند البويرة، الجزائر.

- هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي وذلك انطلاقا من عملية الاستثمار وتراكم رأس المال، حيث أنه ونظرا لما يتحمله من تكاليف وكذا المنافسة السائدة في السوق فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والابتكار بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الريع، ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجابا على عملية النمو الاقتصادي؛
- يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع ويستمر على المدى الطويل. [1]

3.3. المرتكزات الأساسية التي اعتمدتها بعض الدول النفطية في تنويع اقتصادياتها:

1.3.3. تجربة الإمارات العربية المتحدة [2]:

تهتم دولة الإمارات بتنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية وخاصة الواعدة والتي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ويعول عليها في تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل مثل الصناعة، السياحة، التجارة، والخدمات خاصة اللوجيستية، الطاقة الجديدة والمتجددة، الاتصالات والقطاع المالي والتي تطورت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى 68.9 % سنة 2016 مما يدل على تراجع دور القطاع النفطي في حجم الناتج المحلي الإجمالي ونجاح سياسة الدولة في تنويع مصادر الدخل ومن بين العوامل التي ساعدتها على النجاح نذكر ما يلي:

- إقامة المشاريع الإنتاجية والتنموية الزراعية والصناعية والعقارية والخدمية ، بالإضافة إلى تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية؛
- الاعتماد على التجارة ودعم المناطق الحرة في مختلف الإمارات، جعل الإيرادات تتزايد بسبب التصدير وإعادة التصدير، فقد أقامت الدولة أيضا 26 منطقة حرة بالإضافة إلى 10 مناطق صناعية متخصصة؛
- امتلاك الدولة لعدة مزايا، والمتمثلة في نظام سياسي مستقر، وبنى تحتية قوية، وعوائد مرتفعة من صادرات النفط، وموقع جغرافي متميز، وعلاقات اقتصادية متطورة مع دول العالم، ونظام مصرفي متطور وسرعة تكيف مع المتغيرات بسبب القدرة في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وبالسرعة المناسبة؛
- استراتيجية للاستثمار في تأهيل وتدريب القوى العاملة؛
- مسيرة القطاع الخاص للأمام ليتولى إدارة الأنشطة الاقتصادية بكفاءة بعد أن اكتسب الخبرة وتعمقت علاقته بالعالم.

---

[1] عمري عائشة وكروش محمد أمين، (2016): دور آلية الخوصصة في تحقيق التنمية المستدامة بالدول النامية ضمن بيئة العمال الراهنة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند، البويرة، الجزائر.

[2] بوطلاعة محمد، بن ريش نعيمة، (2018): مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2، ص 305.

2.3.3. تجربة اندونيسيا[1]:

تمكنت اندونيسيا بالاعتماد على عائدات النفط من تنويع مصادر الدخل الأخرى وتتمثل أهم خطوات فيما يلي:

أ. استطاعت اندونيسيا وبفضل عائدات النفط منذ منتصف السبعينات أن تجمع بين التصنيع بهدف إحلال الواردات، والتركيز على التنمية الزراعية والريفية فقد لعبت الحكومة دورا مهما في استخدام عائدات النفط في تطوير موارد الغاز الطبيعي وتصديره وكذلك في استخدامها كمدخلات لإنتاج الأسمدة وتوزيعها بأسعار مدعومة مما أدى إلى ارتفاع كبير للمردودية الزراعية؛

ب. تعزيز الزراعة والاقتصاد الريفي بعدة برامج مجتمعية (INPRES) والتي مكنت من إنشاء عدة بنيات تحتية محلية كالمدارس والطرق؛

ت. تحول اندونيسيا بعد تراجع عائدات النفط في منتصف الثمانينات وبعد توفير قاعدة زراعية قوية ،من إحلال الواردات إلى التصنيع الموجه إلى الخارج معتمدة في ذلك على سياسة تخفيض التكاليف المحلية وتصنيع المنتجات ذات الأجور المنخفضة؛

ث. اتخذت اندونيسيا عدة إجراءات من أجل تفادي التقلبات الكبيرة لسعر الصرف الحقيقي، كالقيام بتخفيض قيمة العملة الوطنية خاصة بالموازاة مع أي انخفاض كبير في أسعار النفط؛

ج. تحرير السياسات التجارية تدريجيا مما مكن للمصدرين من الحصول على السلع المستوردة بأسعار رخيصة، وكذلك تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة المتعلق بالتصدير.

3.3.3. التجربة الماليزية[2]:

تميزت ماليزيا في إطار التنويع الاقتصادي بالتوجه نحو الإنتاج الصناعي وذلك نظرا لموقعها الجغرافي الممتاز ولتوفرها على موارد طبيعية متنوعة والتي قامت بتوظيفها على النحو التالي:

أ. تمكنت ماليزيا من خلال تصدير الموارد الطبيعية الغنية بها من تحقيق معدل ادخار مرتفع ومستقر نسبيا مما ساعدها على الاستثمار بشدة في استغلال الأراضي وبرامج التشجير لتطوير وعصرنة إنتاج المطاط وزيت النخيل، كما استثمرت أيضا في التكنولوجيا والبنية التحتية بما في ذلك الطاقة الاتصالات والنقل؛

ب. تمتلك ماليزيا موانئ في المياه العميقة، المطاط، القصدير، المنتجات الغابية والتي كانت قبل البترول من السلع الأساسية المصدرة؛

[1] بوطلاعة محمد، بن ريش نعيمة، (2018): المرجع سبق ذكره، ص304

[2] بوطلاعة محمد، بن ريش نعيمة، (2018): المرجع نفسه، ص 304.

ت. اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصدير مما أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية؛

ث. التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق التعليم الأجنبي التي تدعمها الدولة؛[1]

ج. بدأت ماليزيا في بداية السبعينات على تشجيع التصدير بشكل مكثف على أساس الإنتاج الرخيص وخفض تكاليفها من خلال تنفيذ سياسات لخفض تكاليف العمالة وإدارة العلاقات مع الشركاء الاجتماعيين؛

ح. حولت ماليزيا سياستها مع منتصف الثمانينات نحو المنتجات الأكثر تكنولوجية ونحو تحسين مهارتها فقد حررت استقطاب اليد العاملة المؤهلة وازدادت بشكل ملحوظ في عدد طلاب الجامعات التكنولوجية بالإضافة إلى إقامتها لعلاقات مع الجامعات الاسترالية والكندية وإطلاقها لبرامج تنمية المهارات الممولة من طرف فدرالية المنتجين وجامعة العلوم والتكنولوجيا؛

خ. اختارت ماليزيا تدريجيا نظام أكثر انفتاحا وقد خفضت سعر الصرف الحقيقي للحفاظ على الحوافز.[2]

[1] باهي موسى، شعابنية سعاد، (2017): المرجع سبق ذكره ص ص 12-13.

[2] بوطلاعة محمد، بن ريش نعيمة، (2018): المرجع سبق ذكره، ص 305.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل الذي تناولنا فيه الإطار النظري للتنمية الاقتصادية والذي شمل ثلاث نقاط رئيسية، استنتجنا أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب بل هي عملية متكاملة ذات أبعاد مختلفة تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية أفراد المجتمع والعمل على حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية كما تهتم بالعمل على تعدد قطاعات الإنتاج والخدمات فيه، حيث أن تحديد الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية يتمثل في اختيارا بين إمكانيات بديلة تتنوع باختلاف البلدان المعنية بالأمر فليس هناك برنامج إنمائي واحد يصلح لجميع البلدان النامية وما قد يكون ملائما فعلا في بلد أخر،أي يحتاج كل بلد إلى سياسات خاصة تتلاءم مع مميزاته، مشاكله وأهدافه.

-الفصل الثالث : الأداء الاقتصادي في الجزائر وطرق تحقيق سياسات التنويع فيه-

تمهيـــــــــــد:

تميزت الصادرات الجزائرية بعدم التنوع وهيمنة قطاع واحد على الصادرات وهو قطاع المحروقات وضعف القطاعات الأخرى فيها، فأصبح من الضروري اتخاذ إجراءات صارمة للتخفيف من هشاشة الاقتصاد الوطني المعتمد بشكل شبه كلي على المحروقات. حيث يهدف هذا الفصل إلى دراسة التنوع الاقتصادي في الجزائر،من خلال التركيز على جملة من المؤشرات المعتمدة في هذا المجال، وكذا البحث في طبيعة مشاكل ومحددات تنويع الاقتصاد الجزائري ،وصولا إلى محاولة صياغة إستراتيجية لتنويع موارد ومداخيل الاقتصاد الوطني. وحتى نعطي للموضوع حقه من الدراسة اقتضت الضرورة إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

1.تحليل الأداء الاقتصادي في الجزائر.

2. أهمية تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

1. تحليل الأداء الاقتصادي في الجزائر:

1.1.تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر[1]:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي PIB أحسن مؤشر بالنسبة للاقتصاديين لتقدير نمو وتطور النشاط الإنتاجي الذي يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية معينة.

لقد عرفت معدلات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تذبذب واضح خلال الفترة (2010_2018) وهذا ما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم 3-1: تطور الناتج الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %
2010	11991.6	%3.6
2011	14519.8	%2.8
2012	15843	%3.4
2013	16643.8	%2.8
2014	17732.73	%3.8
2015	15241.60	%3.8
2016	17402.54	%3.3
2017	18908.80	%1.6
2018	20798.47	%1.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير صندوق النقد العربي للسنوات (2010-2018).

من خلال معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (2010-2018) حيث يتراوح هذا المعدل بين 1.4 %كأدنى مستوى له سنة 2018 %وسجل 3.8% كأعلى مستوى له سنة 2014 و2015.

[1]البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير (2006): اثر تطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري، منتدى الاقتصاديين المغاربة، الجزائر، ص02.

لقد كان الانتعاش المسجل خلال سنة 2010 متبوعا بتباطؤ في النمو الاقتصادي الذي قدر في سنة 2011 بـ2.8% بسبب تباطؤ قطاع البناء والأشغال العمومية رغم التوسع الذي عرفه الإنتاج الزراعي وخدمات الإدارات العمومية،كما تراجع إلى 2.8% سنة 2013 بسبب تراجع النمو العام في حين عاد النشاط الاقتصادي للتوسع بنسبة 3.8 %خلال سنتي 2014 و 2015 بفضل زيادة الطلب الداخلي و الأداء الجيد لبعض القطاعات وفي سنة 2016 بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي 3.3 %مسجلا تراجع طفيفا مقارنة بالنسبة الماضية لكن بقي النشاط الوطني قويا نسبيا.

خلال سنتي 2017-2018 تباطأ النشاط الاقتصادي الوطني المقاس بنمو إجمالي الناتج الداخلي يشكل ملحوظ حيث قدرت ب 1.6%و1.4 %بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات.

2.1.تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف بأنه حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. [1]

الجدول رقم (3-2): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2018).

الوحدة: مليون دينار.

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي %
2010	136377.18	1.75
2011	137713.95	0.98
2012	139644.42	1.40
2013	140708.06	0.76
2014	143114.80	1.71
2015	145405.32	1.60

[1]-قاعدة بيانات البنك الدولي.

2016	147011.42	1.10
2017	145908.10	−0.75
2018	145010.50	−0.26

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2010−2018)، حيث سجلت نسبة 1.71 %كأعلى مستوى سنة 2014 و0.75 %في سنة 2017 كأدنى مستوي حيث يتبع تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكن دائما أقل منه في القيمة وذلك بطبيعة الحال نتيجة زيادة عدد سكان، إلا أن هذا المعدل لا يعكس حقيقة نصيب الفرد من الناتج، وذلك أن جزء كبير من الناتج عبارة عن عائدات بترولية في غالب الحالات لا يستفيد منها المواطن، وخاصة إذا كانت هناك عدم عدالة في توزيع الدخل.

3.1.واقع القطاع الصناعي في الجزائر:

يتطلب تشخيص واقع الصناعة الجزائرية الحالي الوقوف عند النتائج ومختلف التغيرات التي طرأت على هذا القطاع خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

1.3.1. أداء القطاع الصناعي في الجزائر[1]:

يعتبر أداء القطاع الصناعي الجزائري محدودا بالمقارنة بالإمكانيات التي تمتلكها الدولة،حيث أنه يعتمد على الصناعات الخفيفة كما أن الجزائر تواجه عدة تحديات للنهوض بهذا القطاع.

يضم القطاع الصناعي الجزائري الصناعات الغذائية والكيميائية، وصناعة البلاستيك والزجاج والألمنيوم والمشروبات وصناعات معدنية أخرى، وتعتمد على الاستيراد من الخارج حيث تمثل نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات سوى 4% من مجموع الصادرات.

[1] سلامة وفاء، ولهة وردة (2018): واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطوير مجلة أداء المؤسسات الجزائر،العدد 13، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ص 144.

ويرتكز القطاع الصناعي العمومي على بعض الصناعات الالكترونية والكهربائية والميكانيكية والبلاستيك والمطاط. أما القطاع الخاص فهو يرتكز على الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة. وتمثل المحروقات أساس الصادرات والمنتجات خارج قطاع المحروقات تمثل نسبة قليلة جدا، وتعتبر صناعات هامشية بالنسبة للاحتياجات الحقيقية وهذا ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم(3-3): الصادرات خارج القطاع المحروقات.

السنوات	مواد غذائية		موادأولية		مواد نصف مصنعة		تجهيزات فلاحية		تجهيزات صناعية		سلع استهلاكية	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2010	315	32.54	94	9.71	498	51.45	1	0.1	30	3.10	30	3.10
2011	355	28.93	161	13.12	660	53.79	0	0.00	35	2.85	16	1.30
2012	315	27.34	168	14.58	618	53.65	0	0.00	32	2.78	19	1.65
2013	404	38.48	109	10.38	492	46.86	0	0.00	29	2.76	16	1.52
2014	323	19.77	110	6.73	1173	71.79	1	0.06	16	0.98	11	0.67
2015	239	11.62	105	5.10	1685	81.92	0	0.00	17	0.83	11	0.53
2016	327	18.36	84	4.71	1299	72.93	0	0.00	53	2.97	18	1.01
2017	349	18.08	73	3.78	1410	73.05	0	0.00	78	4.04	20	1.03
2018	373	13.18	92	3.25	2242	79.22	0	0.00	90	3.18	33	1.16

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

من خلال الجدول نجد أن المنتجات النصف مصنعة تحتل المرتبة الأولى من حيث المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات وذلك ب 64.96% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، وهو أمر طبيعي باعتماد الجزائر على المحروقات بينما احتلت المواد الغذائية المرتبة الثانية ب 23.14%، والمواد الأولية المرتبة الثانية ب 7.92%من إجمالي الصادرات خارج المحروقات بينما احتلت المرتبة الرابعة التجهيزات الصناعية بنسبة 2.61%من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة .وتمثلت منتجاتها في التجهيزات والوسائل المستعملة في البناء والصحة الأشغال العمومية والميكانيك وقد عرفت تذبذب واضح بين الارتفاع والانخفاض حيث سنة 2010 بلغت 30مليون دولار و90 مليون دولار سنة .2014 وهذا راجع إلي نقص الاستثمارات الخارجية، وحل بعض المؤسسات الوطنية كالمؤسسة الوطنية للفلين وضعف تنافسية الصادرات الجزائرية .

وإجمالا تعاني الصناعات التحويلية من التراجع المستمر وهو ما يظهر من خلال نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة نمو القطاع وهو ما يوضحه الجدول التالي وهذا التراجع في النسبة راجع إلي ضعف الاستثمارات في هذه الصناعة وتقادم التجهيزات، ومن هنا يتضح جليا أن الصناعة في الجزائر تهيمن عليها الصناعة الاستخراجية وهو توجه يخالف تماما توجه الدول الصناعية المتقدمة.

الجدول رقم (3-4): نسبة نمو قطاع الصناعة ونسبة مساهمته في PIB

الوحدة:%

السنوات	نسبة النمو لقطاع الصناعة	نسبة مساهمة قطاع الصناعة في PIB
2010	%3.6	%6.39
2011	%4.1	%5.85
2012	%5.1	%5.84
2013	%4	%5.96
2014	%3.9	%6.32
2015	%4.3	%7.27
2016	%3.8	%7.48
2017	%4.8	%5.50
2018	%3.8	%8.33

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على معطيات تقارير بنك الجزائر للسنوات (2010-2018).

2.3.1.مميزات القطاع الصناعي الجزائري[1]:

منذ السنوات الأولى لاستقلالها أعطت الجزائر الأولوية لقاعدة صناعية عمومية متنوعة. حيث كان الإنتاج موجه حصريا للسوق الداخلية بهدف تحرير الاقتصاد الوطني. هذا ما وضع المؤسسة العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تتهيأ لها. لكن بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بداية عقد التسعينات، وضع إطار قانوني جديد أفسح المجال للقطاع الخاص للمشاركة بدورة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تلخيص أهم مميزات الصناعة الجزائرية فيما يلي:

أ. قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال؛

[1]فكارشة سفيان، حميد بن نية (2018)،دور القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر،جامعة البليدة 02 ،ص .10

ب.مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق؛

ت.ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة؛

ث.تبعية كبيرة لقطاع المحروقات أدت إلى نقص تنوع الصادرات؛

ج. ضعف استعمال التكنولوجيا المتطورة في الصناعات الحديثة،أدى إلي تراجع نوعية المنتجات الصناعية؛

ولعل أهم ما يميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي.

3.3.1. معالم الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر:[1]

في ظل مستنجدات النظام الاقتصادي العالمي أصبح إنعاش القطاع الصناعي في الجزائر أمرا حتميا في قيادة التنمية الاقتصادية، مع باقي القطاعات الأخرى، ففي سبيل تحقيق هذا السعي رسمت وأخذت الإستراتيجية الصناعية التالية في الجزائر في إطار برنامج إعادة الهيكلة الصناعية الإبعاد المتينة.

أ. **تكثيف التسبيح الصناعي:**ضمن هذا البعد تم تحديد ثلاث أنماط من الفروع الصناعية والتي تمتلك قدرات للتنمية وهي:

- الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي والتي ترتكز على تحويل المواد الأولية المتمثلة في البتر وكيمياء، فرع الأسمدة والنسيج الكيماوي ومنتجات الكيمياء العضوية والمعدنية.
- الصناعات الصيدلانية والبيطرية، وصناعات الحديد والصلب وصناعة الألمنيوم وصناعة البناء.

[2]وفاء رمضاني،حياة عثماني (2019)، اثر مؤشرات القطاع المصرفي علة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1992-2017) مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، عدد4،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بالوادي ، الجزائر ،ص 62.

- الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى مثل الصناعات الغذائية والصناعات المعدنية والكيميائية، والكهربائية والإلكترونية.

ب. **ترقية الصناعات الجديدة:** أو تلك الذي يسجل فيها البلد تأخيرا والتي تؤثر سلبا عن الاقتصاد مثل الصناعات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة كالإعلام والاتصال وصناعة السيارات.

ت. **تثمين الموارد الطبيعية:** الهدف من هذا البعد هو النهوض بالصناعات من خلال الاستغلال الأمثل لمؤهلاتها الطبيعية والانتقال من بلد مستورد للموارد الأولية إلى البلد المصدر للمواد المحولة بتكنولوجيا أكثر تهيئا وبقيمة مضافة أقوى.

4.3.1. أسباب فشل استراتيجيات التصنيع:

يمكن إرجاع فشل مختلف الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر من اجل إعادة النهوض بالقطاع الصناعي ابتداء من فترة تنفيذ برامج الإصلاح إلى عدة عوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة:

أ-الأسباب المباشرة: يمكن تحديد الأسباب المباشرة لفشل مشاريع إستراتيجية تنمية القطاع الصناعي إلي النقائص والمشاكل العديدة التي عرفتها تنفيذ تلك المشاريع والتي من أبرزها[1]:

- **فشل مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

رغم تمكن مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق نتائج ايجابية نسبيا برزت من خلال إنشاء حوالي 90755مؤسسة وتوفير أكثر من 945000منصب شغل وذلك نتيجة الدعم المالي المتكون من قروض مقدمة من وكالة تشغيل الشباب بدون فوائد، وبقروض بنكية بفوائد منخفضة إلا أنها فشلت في النهوض بالقطاع الصناعي والدليل على ذلك نسبة المؤسسات الصناعية التي تم إنشاؤها من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يتجاوز 6% كما أنها اقتصدت فقط على الصناعة الغذائية والزراعية،ويعود فشل هذا المشروع إلى عدة عوامل منها:

[1] عية عبد الرحمان، بلقيوس عبد القادر (2012)، تقييم مدى نجاعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الاندماج في نظام اقتصاد السوق،الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، الجزائر، ص175.

- الضعف الواضح في التسيير الإداري والتقني، بالإضافة إلى عدم مواكبة تلك المؤسسات للتطور التكنولوجي ومراعاتها للبعد التسويقي؛
- فشل مشاريع التأهيل في إطار البرنامجين؛ برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساعدة الاتحاد الأوروبي،حيث أن عملية التأهيل لم تعطي النتائج المنتظرة رغم إعادة تفعيلها في إطار إستراتيجية التصنيع.
- **ضعف إقبال المستثمر الأجنبي**[1]:بقي حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بصفة عامة محدودا خاصة في مجال القطاع الصناعي، وذلك بالرغم من نجاح الشركات الأجنبية في إقامة شراكة مع مؤسسات محلية غير أن ذلك يبقى غير كاف بالنظر إلى الإمكانيات المالية والطبيعة التي تتوفر عليها الجزائر.
- التردد وتضارب القرارات فيما يخص الخصخصة، فبالرغم من تبني الجزائر نظام خصخصة المؤسسات العمومية الصناعية إلا أن هناك صعوبات واجهت مشروع الخصخصة والتي في مقدمتها مشكل تسريح العمل من دون توفير بدائل مناسبة في ظل غياب حوار عقلاني نظرا لانعدام كفاءة واحترافية نسبة هامة من الرأس المال البشري. بالإضافة إلى نقل ديون المؤسسات المعروضة للخصخصة والتي يصعب على الرأس المال الخاص المحلي أو الأجنبي تحملها؛
- انعدام الحركية في بورصة الجزائر حيث أن غياب سوق مالي يتميز بديناميكية يمثل عائق أمام إنشاء وتطوير المؤسسات الصناعية التي تحتاج إلى تمويلات كبيرة لتطوير منتجاتها ومواجهة المنافسة.

[1] سلامة وفاء.ولهة وردة (2018). مرجع سابق ذكره ص .147

[2] حطاب مراد(2012)، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة، دراسة حالة صناعة الأدوية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر، ص57.

ب-الأسباب الغير المباشرة:[2]

يمكن اعتبار أن الأسباب الغير المباشرة لفشل مشاريع إستراتيجية تنمية القطاع الصناعي في الجزائر عديدة غير أن أبرزها:

- الظروف الدولية والعولمة:إن انتشار ظاهرة العولمة قد أثر سلبا وبصفة غير مباشرة على قطاع الصناعة الجزائري وذلك بالرغم أن الجزائر لا تصدر سلعا مصنعة في مقابل استيرادها لأغلب منتجاتها الصناعية.وقد تضاعفت تلك الآثار السلبية خاصة بعد توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية ومنطقة التجارة الحرة العربية. حيث ترتب عن ذلك تفكيك عدد كبير من القيود الجمركية السلعية والكمية مما أدى إلى عدم قدرة المنتجات الوطنية على مجابهة حدة المنافسة الأجنبية نظرا لعدم مواكبتها للتطور التكنولوجي وللأساليب التسويقية.
- **الدور السلبي لتعاظم عوائد قطاع المحروقات:** احتل قطاع المحروقات مرتبة متفوقة في النمو الاقتصادي الوطني، كما أن صادرات الجزائر في هذا القطاع ظلت تمثل 97% في الإجمالي ساهمت موارده ب 2/3 إيرادات ميزانية الدولة كل ذلك قد يكون شجع على عدم البحث عن مصادر بديلة لتمويل التنمية.

4.1.قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر:

تتضمن الدراسة تقدير المعامل هيرفندال هيرشمان للتنويع الاقتصادي، وذلك اعتمادا على المتغير الناتج المحلي الإجمالي وسيقاس التنويع الاقتصادي للمتغير وسيتم تقدير هذا المعامل لمعرفة فيما إذا ازدادت درجة التنويع في المتغير أم نقصت.[1]

1.4.1التنويع في الناتج المحلي الإجمالي: إن عملية تحليل تنويع الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على توزيع هذا الناتج لستة قطاعات وهي: الفلاحة والمحروقات الصناعة والبناء والانشغال العمومية، التجارة والخدمات النقل والاتصالات.

[1] محمد كريم قروف (2016): المرجع سبق ذكره،ص 644(بتصرف).

الجدول رقم (3-5): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة:%

السنة	المحروقات	الصناعة	الفلاحة	الخدمات التجارة	البناء والأشغال العمومية	النقل والاتصالات
2010	43.94	6.39	10.51	17.11	12.37	9.67
2011	46.79	5.85	10.42	16.37	11.21	9.46
2012	44.99	5.84	11.39	16.91	11.30	9.57
2013	39.11	5.96	12.76	18.57	12.21	11.38
2014	35.64	6.32	13.38	19.90	13.06	11.70
2015	25.66	7.27	15.56	23.22	14.95	13.34
2016	23.79	7.48	16.4	23.30	15.25	13.77
2017	19.30	5.50	12.30	34.21	11.70	14.34
2018	21.98	8.33	12.43	33.58	12.89	10.79

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على معطيات تقارير بنك الجزائر (2010-2018).

الجدول رقم(3-6): تغير مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة (2010-2018)

الوحدة: %

القطاعات الإنتاجية	السنوات		التغيير
	2010	2018	
المحروقات	43.94	21.98	-21.96
الصناعة	6.39	8.33	1.94
الفلاحة	10.51	12.43	1.92
الخدمات والتجارة	17.11	33.58	16.47
البناء والأشغال العمومية	12.37	12.89	0.52

النقل والاتصالات	9.67	10.79	1.12
المجموع	100	100	00.00

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (3-3).

إن الملاحظ خلال الفترة (2010- 2018) هو انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من 43.94% سنة 2010 إلي 21.98%سنة 2018 (21.96 نقطة مئوية)، وبالمقابل فقد ارتفعت مساهمة كل من القطاعات المتبقية في الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفعت مساهمة قطاع الفلاحة من 10.51%سنة 2010 إلى 12.43% سنة 2018 (1.92 نقطة مئوية)، وقطاع البناء والأشغال العمومية من 12.37%سنة 2010 إلى 12.89% سنة 2018 (0.52 نقطة مئوية)، وقطاع الصناعة من 6.39% سنة 2014 إلى8.33% سنة 2018 (1.94 نقطة مئوية)، وقطاع الخدمات والتجارة من 17.11% سنة 2010 إلى 33.58% سنة 2018 (16.47 نقطة مئوية)، وأخيرا قطاع النقل والاتصالات من 9.67% سنة 2010 إلى10.79%سنة 2018(1.12 نقطة مئوية) ولتقييم التنويع الاقتصادي الحاصل في البنية الإنتاجية للاقتصاد الجزائري تم حساب معامل هيرفندال للفترة الزمنية (2010-2018) لمكونات الناتج المحلي الإجمالي وفق المعادلة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(\frac{X_i}{X})^2 - \sqrt{\frac{1}{2}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث أن :

N :تمثل عدد النشاطات.

Xi :تمثل ناتج النشاط i.

X : الناتج المحلي الإجمالي لجميع النشاطات.

وتبرز نتائج التقدير في الجدول الموالي.

الجدول رقم(3-7): قيمة مؤشر هيرفندال – هيرشمانH.H في الجزائر للفترة (2010-2018)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قيمة H.H	0.183	0.216	0.183	0.133	0.100	0.05	0.05	0.083	0.100

المصدر: من إعداد الطالبتين وفق المعادلة والجدول.

الشكل رقم(3-1): قيمة مؤشر هيرفندال – هيرشمانH.H للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2010-2018).

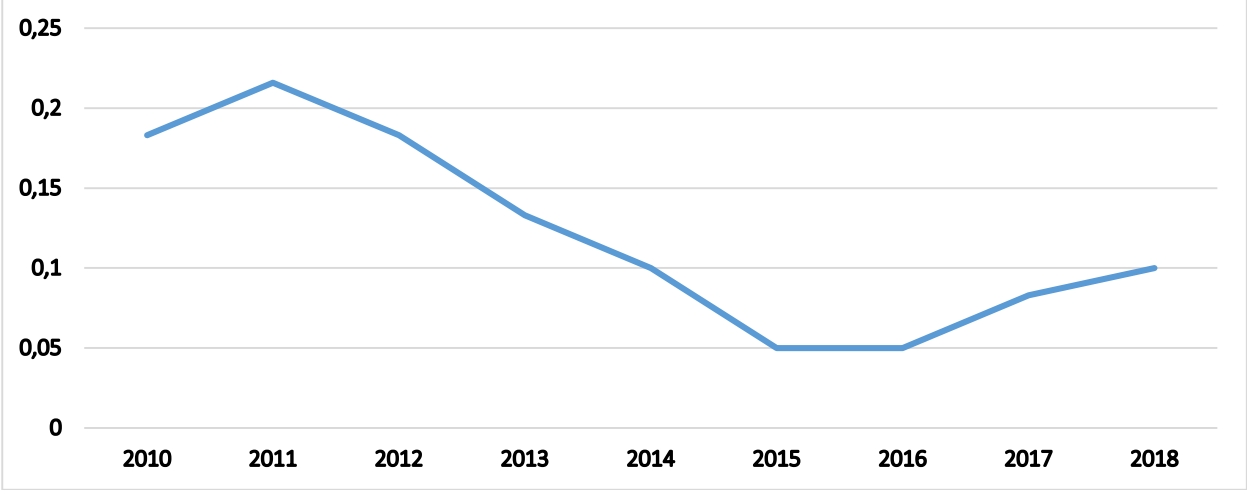

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات المعادلة والجدول.

يبين الشكل السابق ارتفاع قيمة مؤشر H.H من سنة 2010الي سنة 2011، حيث ارتفعت القيمة من 0.183 إلى 0.216 ومن ثم معاودة الانخفاض في سنة 2012 إذ بلغ 0.183 إلى غاية الاستقرار في سنتي (2015-2016) بنسبة مقاربة للصفر 0.05 وهي اقل قيمة وصل لها المؤشر في الفترة (2010-2018)، وقد شهدت قيمة المؤشر ارتفاع في سنتي 2017-2018 لتصل إلى 0.083 و0.1.

كما رأينا سابقا فإن حساب مؤشر H.H يخضع إلى حصة كل قطاع من الإنتاج (xi/x).

وبالتالي يمكن تفسير انخفاض قيمة المؤشر في 2015 و2016 إلى انخفاض حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض أسعار البترول في هذه السنة من 99.68 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 54 دولار للبرميل سنة 2015 لينخفض إلى 42 دولا للبرميل سنة 2016.

الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات ومؤشر هيرفندال–هيرشمان بثبت ذلك.

2. أهمية تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر:

1.2. الطاقة المتجددة كإستراتيجية مكملة للطاقة النافذة في الجزائر:

1.1.2. ماهية الطاقة المتجددة واهم مصادرها:

أ.تعريف الطاقة المتجددة:

تلعب الطاقة الأحفورية (البترول والغاز) دورا هاما في اقتصاديات الدول غير أنها تعد طاقة ناضبة مهددة بالزوال وهي في تناقص مستمر ولهذا بدأت الدول في البحث عن مصادر بديلة إذا توجهت إلى الطاقات المتجددة لأن لها صفة التجدد والديمومة وهذا دون تدخل يد الإنسان وسميت بالطاقة الخضراء لأنها صديقة الطبيعة واستعمالها لا ينتج عنه أي تلوث طبيعي وانطلاقا من هنا يمكننا استنتاج تعريف الطاقة المتجددة كما يلي: هي مصادر طبيعية لا يتدخل الإنسان في إنتاجها غير ناضبة تتجدد باستمرار وهي طاقة نظيفة لا ينتج عن استخدامها أي تلوث بيئي.[1]

ب.مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر: هناك عدة مصادر للطاقة المتجددة نذكر منها أهمها وأكثرها وفرة في الجزائر

- **الطاقة الشمسية:** تعتبر الشمس مصدر الحياة فهي المصدر الرئيسي للطاقة على وجه الأرض حيث تزخر الجزائر بإمكانيات كبيرة من الطاقة الشمسية نظرا لمساحتها وموقعها الهام حيث تقدر كمية الطاقة الواردة ب 5 كيلو واط/ سا/م2 حتى الى 7كيلو واط/سا/م2 وهو يتيح إشعاعا سنويا يتجاوز 3000 كيلو واط /سا/م2 وهذا يعني أنها تسمح بتغطية 60

[1] روضة جديدي،كنزةعيشاوي (2015)،الاستثمار في الطاقات المتجددة كإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المغاربية الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة ،كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الوادي ،الوادي ،ص05

مرة احتياجات أوروبا الغربية وأربعة مرات الاستهلاك العالمي و5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء وهذا حسب وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية[1].

- **طاقة الرياح:** تعتبر الرياح أحد مظاهر الطاقة الشمسية حيث تختلف من مكان إلى أخر ومن فصل إلى آخر وهي طاقة حركية ميكانيكية،ولقد دخلت الجزائر في مجال استغلال طاقة الرياح والذي يعتبره الخبراء استثمار هام جدا، حيث يتوقعون أن يدر على بلادنا أرباحا تقدر على الأقل 3 مليار يورو سنويا مع قدرة هذا القطاع الواعد على استحداث آلاف مناصب شغل وتوفير طاقة نظيفة.[2]

- **الطاقة المائية:** تعتبر الطاقة المائية طاقة كامنة توجد على مستوى المسطحات المائية أو الأنهار الجارية والشلالات خاصة حيث تكون القدرة الحركية للمياه في أعلى مستوياتها، وتملك الجزائر قدرة عالية من الطاقة المائية حيث يبلغ التساقط في إقليمها بحوالي 65 مليار م3 ولكن يستغل منها فقط حوالي 5% في إنتاج الطاقة الكهربائية.

- **الطاقة الحرارية الجوفية:**تتوفر الجزائر على أكثر من 200 مصدر حراري تتمركز غالبيتها في الشمال الشرقي والشمال الغربي للوطن حيث تصل درجة حرارة أغلبية هذه المصادر إلى 41 ° ويمكن الحصول على أكثر من 12 م3 في الثانية من الماء الساخن، الذي تتراوح درجة حرارته ما بين 22° و98° وهو ما يسمح بإنشاء محطات لتوليد الكهرباء إلا انه لا يتم استغلالها سوى في تجفيف المنتجات الزراعية وتكييف البنايات وغيرها بصفة أساسية وبالتالي إهدار إمكانيات نظيفة لإنتاج الطاقة الكهربائية[3].

2.1.2. آثار برامج الطاقة المتجددة على الاقتصاد الوطني[4]:

[1] وفاء شماني (2015)، مداخلة بعنوان آفاق الطاقة المتجددة كبديل للطاقة النافذة في الجزائر، ملتقى دولي حول مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الأحفورية في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعو برج بوعريريج ، ص 07

[2] وحيد خير الدين (2013)، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر،بسكرة، ص138

[3] عبد الرؤوف تركي (2013)، مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ص165.

[4] وفاء شيماني(2015)، مرجع سبق ذكره، ص14

أ.قطاع التشغيل:من آفاق برنامج 2010-2030 استحداث فرص عمل تقارب حوالي 20 ألف منصب شغل،وبالتالي محاربة البطالة وخلق فرص عمل لأصحاب الكفاءات العالية وهذا من خلال انتهاج الاقتصاد المستدام

ب.قطاع الصناعة والتجارة: من الأهداف التي ترمي إليها برنامج 2011-2030 الرفع من مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال تطوير وتوظيف صناعة التجهيزات الخاصة بالطاقة المتجددة بنسبة تفوق 80% مع مطلع 2030 وبكفاءات محلية أما في مجال التجارة فالنشاط الصناعي الأخضر من شأنه دفع إنشاء شركات تقوم بتسويق المنتجات داخل وخارج الوطن وهذا ما يحقق مداخيل من العملة الصعبة.

ج.قطاع الفلاحة والسياحة: استخدمت الطاقات المتجددة في عدة نشاطات في مجال الفلاحة منها المضخات العاملة بالطاقة الشمسية للري في المناطق المغروية عن التوصيل بشبكة الكهرباء وكذلك في تدفئة وتبريد البيوت البلاستيكية وبهذا إنتاج محاصيل بكميات وافرة وبأسعار تنافسية، أما من ناحية السياحة فقد استغلت الطاقات المتجددة في المساكن الفردية، الفنادق والمطاعم وكذلك المتاحف وغيرها من المنشآت السياحية التي تراعي الجوانب البيئية.

2.2. دور القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي:

1.2.2.مفهوم السياحة وأهميتها: تعرف المنظمة العالمية للسياحة (WTO) السياحة بأنها نشاط من الأنشطة التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه لمدة لا تتجاوز السنة متواصلة لفرض الترفيه والاستمتاع وغيرها على ألا يكون مرتبط بممارسة نشاط بهدف الحصول على دخل. وتتمثل أهمية السياحة ودورها في:

-خلق مناصب شغل؛

-تحسين ميزان المدفوعات؛

-المساهمة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛

-تنمية المرافق الأساسية.

2.2.2.مقومات الجذب السياحي في الجزائر:

أ. مقومات الجذب السياحي:

- **الإمكانيات الطبيعية:** تمتلك الجزائر مقومات طبيعية ضخمة إذ تعتبر الجزائر البلد القارة الذي يتربع على مساحة تقدر ب 2381741 كم^2 وتملك موقع استراتيجي هام جعلها تحتوي على كل معالم الجمال من قمم خضراء عالية وبحار زرقاء وكذلك صحراء شاسعة غنية بكل المناظر الخلابة.
- **الإمكانيات التاريخية والحضارية:** إن المعالم التاريخية والحضارية المتنوعة التي تنفرد بها الجزائر جعلتها مهدا للحضارة الإنسانية فالمعالم الأثرية كالمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة من الأمازيغية إلى الفينيقية إلى البيزنطية والرومانية وأخيرا الإسلامية وهذا ما يجعل الجزائر المرشح الأول لدى السائح حيث أنها تتميز بمزايا كفيلة بتلبية رغبات السياح الأكثر تشددا باعتبار أن السياحة الثقافية والترفيهية تستقطبان الكثير من الاهتمام بالنسبة للسائح
- **الإمكانيات المادية:** وتبقى الإمكانيات المادية التي يحوزها القطاع السياحي في الجزائر ضعيفة جدا ولا ترقي إلى المستوى المطلوب وهذا ما جعل الفترة الاستيعابية للجزائر في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات المختلفة للسياح جد منخفضة مثل توفير المواصلات والاتصال مع أنه يعرف تقدم ملحوظ خلال السنوات الأخيرة.

3.2.2.الآثار الاقتصادية للسياحة في الجزائر :

أ.ميزان المدفوعات : تعتبر الإيرادات السياحية من الأهداف الأساسية لتنمية النشاط السياحي في أي دولة حيث تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات بالدولة ويتحقق هذا

نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشاريع السياحية المباشرة والمشاريع المكملة للسياحة وكافة الصناعات المغذية للقطاع باحتياجاته المختلفة، وخلق خدمات جديدة نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى اللصيقة بها ،أما بالنسبة للجزائر فإن الإيرادات السياحية قليلة جدا ولا تعكس حقيقته المقومات والإمكانيات الحقيقية التي تملكها بل تعكس بصورة واضحة واقع العجز الذي يعيشه هذا القطاع، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (3-8): رصيد ميزان المدفوعات السياحية خلال الفترة(2005-2014)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات السياحية	184	2015	2019	325	266	2019	208	196	230	258
النفقات السياحية	370	381	377	469	457	574	502	428	410	611
رصيد ميزان المدفوعات السياحية	-186	-166	-158	-144	-191	-355	-294	-232	-180	-353

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائياتONS .

نلاحظ من خلال الجدول السابق زيادة نسبية خلال الفترة 2005 – 2014 في الإيرادات السياحية وهذا راجع إلى المحاولات التي تقوم بها الدولة من أجل النهوض هذا القطاع غير أنها تقابلها زيادة ملموسة في النفقات السياحية وهذا ما يحقق عجز كبير وواضح في ميزان المدفوعات السياحية، ما يؤكد الوضع السيئ لهذا القطاع.

ب.الناتج المحلي الإجمالي: تعتبر مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الدالة على مدى تطور القطاع السياحي في البلد ويمكن معرفة ذلك من خلال هذا الجدول:

الجدول(3-9): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر الفترة (2003-2016)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الخام	5252.32	5252.32	5252.32	5252.32	5252.32	5252.32	5252.32
الإيرادات السياحية	8.67	13	13.5	15.3	14.64	23.13	19.35
نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في% PIB	0.17	0.25	0.26	0.29	0.28	0.44	0.37
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الخام	11991.56	14588.53	16208.7	16643.83	17205.11	17868.37	18165.38
الإيرادات السياحية	16.19	15.82	15.81	17.98	27.95	29.03	31.56
نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في%PIB	0.14	0.11	0.10	0.11	0.16	0.16	0.17

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائياتONS.

إن القطاع السياحي يظل تحت المستوى في عدد كبير من الدول من بينها الجزائر التي يبقى فيها القطاع غير مستقل بصورة كبيرة مقارنة بالإمكانيات والفرص المتاحة، حيث تأكد أرقام الجدول ذلك إذ نلاحظ زيادة نسبية في إيرادات السياحة خلال الفترة 2011-2016 ولكن رغم ذلك فإن نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لم تتعدى 2% حتى نهاية 2016 وتعتبر هذه المساهمة متدنية ولا تمثل سوى 0.16% كمتوسط لمساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة.

ت.مساهمة السياحة في الصادرات الإجمالية:

إذا ما قمنا بمقارنة حجم الإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر فإننا نجد أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الصادرات الجزائرية (قيمة الإيرادات/ قيمة الصادرات الوطنية) تعد ضعيفة جدا، ولا ترقي إلى النهوض بالقطاع السياحي على المدى القريب وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (3-10): مساهمة السياحة في الصادرات الإجمالية (2003-2016)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الصادرات	3525.86	5298.03	4402.23	4149.71	3569.65	2462.92	2008.95
نسبة الإيرادات من إجمالي قيمة الصادرات %	0.55	0.44	0.33	0.37	0.38	0.53	0.43
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الصادرات	4610.1	5630.65	5603.07	5069.75	5285.66	3703.29	2506.84
نسبة الإيرادات من	0.35	0.28	0.28	0.35	0.53	0.78	1.26

إجمالي قيمة الصادرات							

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائياتONS

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة السياحة في إجمالي الصادرات شهدت انخفاض متواصل خلال الفترة 2003-2007 لترتفع بنسبة طفيفة جدا في سنة 2008(0.53%) لتعاود الانخفاض مرة أخرى حيث استمرت إلى غاية 2012 أين عاودت الارتفاع لتصل سنة 2016 إلى أعلى نسبة وهي مقدرة ب 1.26% ومن هنا يمكن القول بأن قطاع السياحة لا يرقي إلى مستوى الإمكانيات التي تملكها الجزائر وهو مهمش نوعا ما.

ث.مساهمة السياحة في العمالة الإجمالية للفترة (2003-2016) :

باعتبار أن قطاع السياحة قطاع متعدد الأنشطة و يرتبط بقطاعات أخرى اقتصادية منها واجتماعية وثقافية إذن فهي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في توفير مناصب الشغل من خلال الفنادق والمطاعم وما إلى ذلك بالإضافة إلى زيادة نشاط أصحاب الحرف والمهن التقليدية وهذا ما توضحه أرقام الجدول الموالي :

الجدول (3-11): مساهمة السياحة في العمالة الإجمالية للفترة (2003-2016)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي عدد العاملين (ألف)	9472	9146	8594	8869	8182	7798	6684
عدد العاملين في القطاع السياحي (ألف)	198	182	185	180	172	165	103
نسبة العاملين في قطاع	2090	1.98994	2.15266	2.02954	2.10217	2.11592	1.54099

السياحة إلى عدد العاملين الكلي							
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
إجمالي عدد العاملين (ألف)	9735	9599	10212	10788	10239	10594	10845
عدد العاملين في القطاع السياحي (ألف)	213	220	224	257	261	270	276
نسبة العاملين في قطاع السياحة إلى عدد العاملين الكلي	2.19	2.29	2.19	2.38	2.55	2.55	2.54

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه نجد أن عدد العاملين في قطاع السياحة في تزايد مستمر حيث كان يقدر ب 198000 سنة2008 ليصل سنة 2016 إلى 276000 عامل في هذا القطاع لكن ورغم هذا تبقى نسبة مساهمة العاملين في هذا القطاع في العمالة الكلية ضعيفة ،حيث ورغم الزيادة المستمرة لها إلا أنها لم تتجاوز نسبة 3% من خلال فترة وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالإمكانية التي يحوز عليها هذا القطاع .

3.2 الزراعة كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات:

تحاول الجزائر منذ سنوات تنويع ورفع صادراتها خارج المحروقات مما أوجب عليها ضرورة التدخل للنهوض بالقطاعات الأخرى والاستثمار في هذه القطاعات وباعتبار أن الجزائر تمتلك ثروة

فلاحيه لا يستهان بما وجهت نظرها إلى هذا القطاع وسوف نتطرق إلى إبراز مكانة وآفاق هذا القطاع في الجزائر.

1.3.2.مفهوم الزراعة وأهميتها:

أ.مفهوم الزراعة وأهم خصائصها :

تشمل الزراعة أي عمل يلحق بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء فالزراعة هي علم وفن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية[1].

وتعرف الجمعية الاقتصادية الريفية في فرنسا الزراعة بأنها العمل الذي تستخدم به القوى الطبيعية لإنتاج النبات والحيوان بغية تامين الحاجات البشرية[2].

كما تتميز الزراعة بجملة من الخصائص التي تساعد على فهم طبيعة المشاكل الزراعية وإيجاد الحلول المناسبة لها نذكر أهمها[3]:

- ضخامة رأس المال الثابت في الزراعة والذي يمثل وسائل الإنتاج الزراعي ويقدر بحوالي ثلث مجموع الأموال المستغلة؛
- حلول دورة الناتج الزراعي وهي الفترة الفاصلة بين بدء تشغيل وسائل الإنتاج والحصول على الإنتاج؛
- ارتفاع عنصر المخاطرة نتيجة التقلبات المناخية إذ تؤثر العوامل المناخية على الزراعة بشكل كبير بحيث يحتاج كل منتج إلى ظروف مناخية ملائمة للنمو.

أ. أهمية الزراعة:

[1]عبد الوهاب مطر الداهري (1969)، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي ، مطبعة العالي ، بغداد ص37.

[2]ياسين مكيو(2015) تقتر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة بسكرة ،ص02.

[3] عبد الوهاب مطر الداهري (1969)، المرجع سبق ذكره،ص ص 43-47.

إن القطاع الزراعي يحتل أهمية كبيرة في اقتصاديات الكثير من الدول حيث يساهم هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية، لهذا أولت الدولة عناية خاصة لهذا القطاع وتكمن أهميته في:

- توفير الحاجات الغذائية لأفراد المجتمع.
- المساهمة في تكوين رأس المال.
- إرساء القاعدة الاقتصادية حيث تلعب الزراعة دورا بالغا الأهمية في التجارة الخارجية.
- امتصاص البطالة فالقطاع الزراعي من القطاعات التي تعتمد على يد عاملة كثيرة.

2.3.2.مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني :

أ.المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول (3-12): مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة(2010-2018)

السنوات	الزراعة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة الزراعة في % PIB
2010	1015.3	11991.6	10.51
2011	1183.2	14519.8	10.42
2012	1421.7	15843	11.39
2013	1640.0	16643.8	12.76
2014	1772.2	17732.73	13.38
2015	1953.1	15241.60	15.56
2016	2140.3	17402.54	16.40
2017	2281.9	18908.80	12.30
2018	2491.1	20798.47	12.43

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القطاع الزراعي عرف تطورا كبيرا خلال الفترة المدروسة حيث أنتقل من 1015.3 مليار دج سنة 2010 إلى 2491.1 مليار دج سنة 2018 بالرغم من أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي كانت متذبذبة ولا تعتبر عن الزيادة خلال نفس الفترة وهذا راجع إلى أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي كانت اكبر من الزيادة الحاصلة في الناتج الزراعي بسبب مساهمة القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات.

إن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي هي نسبة ضعيفة جدا مقارنة مع الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها القطاع والدعم المالي والمادي الذي وفر له.

ب.المساهمة في العمالة الكلية :

الجدول (3-13): مساهمة العمالة الزراعية في القوى العاملة الكلية في الجزائر

السنوات	القوى العاملة الكلية (ألف)	نسبة العمالة الزراعية في العمالة الكلية (%)
2000	8956	24.39
2014	10566	9.5

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على إحصائياتONS.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق انخفاض مساهمة العمالة الزراعية في العمالة الكلية لعام 2014 مقارنة بعام 2000 وهذا ما يبرز ضعف الزراعة في الجزائر ويفسر انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

ت.مساهمة الزراعة في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان :

لقد أصبح من الضروري اليوم على كل دولة أن تسعى وتعمل ما بوسعها من اجل الاهتمام بالقطاع الفلاحي لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية لسكانها وتصدير مواد تكون لها نفس المستوى من الأهمية واستعمال عوائد هذه الأخيرة من اجل تغطية تكاليف المواد المستوردة [1].

[1] رابح زبيري (1996)، الإصلاحات في القطاع الزراعي وآثارها على تطوره ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،التسيير والتجارة ،جامعة الجزائر،ص186.

الجدول (3–14): نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي في تغطية الطلب على الغذاء في الفترة(2001–2009)

البيانات	متوسط الإنتاج السنوي				متوسط الطلب السنوي				نسبة الاكتفاء الذاتي			
السنوات	2005/2001	2007	2008	2009	2005/2001	2007	2008	2009	2005/2001	2007	2008	2009
الحبوب	3287.7	3601.9	1702.1	5253.1	10794.1	10646.3	10581.4	13172.3	30.46	33.83	16.1	39.88
البقوليات	51.81	50.05	40.17	64.29	220.9	240.88	227.12	239.31	23.17	20.79	17.7	26.86
البطاطا	1646.7	1506.9	2171.1	2636.06	1756.65	1708.11	2239.87	2760.98	93.748	88.22	96.9	95.48
السكر	–	–	–	–	932.87	1121.86	1026.25	1120.58	–	–	0	0
الزيوت	61.69	33.12	42.03	95.46	766.74	6502	677.26	791.61	8.05	5.1	6.21	12.06
اللحوم	471.65	372.16	378.01	462.42	741.65	437.11	435.96	524.7	43.87	32.66	86.7	88.13
الحليب	1634.6	1851.2	1878.5	2377.64	3725.9	5668.08	5714.18	5113.09	43.87	32.66	32.9	46.5

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على جامعة الدول العربية (2010): المنظمة العربية للتنمية الزراعية :الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية /مجلد رقم30 ،الخرطوم ص ص 292–294

وكذلك بالنسبة للجزائر وهذا ما يوضحه الجدول السابق حيث يلاحظ أن جميع المواد الواردة في الجدول أساسية إلا أن انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي قد مس بدرجة أكبر المواد الواردة في الجدول أساسية إلا أن انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي قد مس بدرجة أكبر المواد الأكثر أهمية في الحصة الغذائية السائدة كالحبوب 16.1% البقول 17.7% والحليب 32.9% الزيوت 6.21% وهذا سنة 2008 ثم سرعان ما تحسنت هذه السنة لهذه المواد سنة 2009 بفعل سياسة التجديد الفلاحي والريفي كما نلاحظ كذلك الاعتماد الكلي على السوق الخارجية في تلبية الطلب الوطني على مادة السكر، أما بالنسبة للبطاطا فإننا نحقق اكتفاء ذاتي بنسبة 95.48% وهذا بسبب توجه وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لدعم هذا المنتج ثم تأتي بعدها اللحوم بنسبة 88.1% وهذا بسبب تراجع الطلب عليها لتدهور القدرة الشرائية الناتجة عن ارتفاع أسعار المواد الأساسية وتدين الأجور في السوق الدولية بسبب الأزمة العالمية للغذاء سنة 2007 أما بالنسبة للحليب فإننا نلاحظ ارتفاع الطلب عليه وهذا لأنه مادة أساسية تستهلكها كل الفئات الاجتماعية مما استوجب التوجه إلى السوق الخارجية لتلبية الطلب المتزايد عليها، مما كلف الدولة أكثر من 1.06 مليار دولار سنة 2007 لتغطية هذا العجز [1]

وما يمكن استنتاجه في الأخير هو أن مساهمة القطاع الفلاحي في تغطية الطلب الوطني تبقى ضعيفة رغم التحسن الكبير الذي عرفته بعض المنتجات (كالحبوب والحليب والبطاطا) وذلك بسبب عدم مواكبة الإنتاج للنمو الديمغرافي المتزايد ،مما زاد في ارتفاع معدلات التبعية إلى الخارج باستيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية الاستهلاكية الأساسية .

[1] محمد غردي (2012)القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،تخصص تحليل اقتصادي،جامعة الجزائر، ص38.

ث.مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات الإجمالية

الجدول (3-15): مساهمة الزراعة في تطوير الصادرات الإجمالية في الفترة (2000-2007).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات الزراعية	111.2	151.9	126.9	143.7	163.1	164.5	164.6	181
الصادرات الإجمالية	21596	19133	18420	21476	31713	44482	50586	60174.4
نسبة مساهمة الزراعة في الصادرات الإجمالية	0.51	0.79	0.69	0.67	0.51	0.37	0.29	0.3

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على إحصائيات ONS

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة الصادرات الزراعية والتي أغلبيتها هي من الحمضيات والخضر قد عرفت تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 11102مليون دولار إلى 181 مليون دولار وهذا ما يمثل نسبة نمو تقدر بـ62.7% وكذلك بالنسبة للصادرات الإجمالية التي عرفت تطورا كبيرا خلال نفس الفترة حيث انتقلت من 21596 مليون دولار إلى 60174.4 مليون دولار أي ما يمثل نسبة نمو تقدر ب122.06% مما يعني أن نمو الصادرات الإجمالية كما اكبر بكثير من نمو الصادرات الزراعية وهذا ما توضحه نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الإجمالية والتي كانت ضعيفة جدا ولم تتجاوز 0.7% مما يعني أن النمو في الصادرات الإجمالية راجع إلى النمو في قطاعات أخرى غير الزراعة خاصة قطاع المحروقات بسبب الارتفاع الذي عرفته أسعار المواد البترولية في هذه الفترة.

3.3.2مقومات القطاع الزراعي كخيار للتنويع الاقتصادي في الجزائر

يملك قطاع الزراعة مقومات ودوافع من شأنها أن تجعل منه وجهة للاستثمار وكأحد أهم الخيارات من اجل التنويع الاقتصادي في الجزائر والتي تتمثل في :

أ.وفرة الأراضي الزراعية:

تمثل الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي والجزائر تتربع على مساحة زراعية واسعة مما يجعلها ثروة إستراتيجية يجب استغلالها والمحافظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات البديعية الضرورية والقيام باستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني والانحراف والتصحر .

ب.توفر الثروة النباتية والحيوانية:

يعتبر توفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الزراعية لأن الهدف الرئيسي لأي نظام اقتصادي هو السعي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، من خلال الارتقاء بكفاءة استثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة والمحافظة عليها لضمان استمراريتها وقدرتها على العطاء كما أن الجزائر بتنوعها المناخي والطبيعي جعلها تضم العديد من الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية الغنية بالمزايا النسبية والمطلقة التي تجعل من الاقتصاد متنوعا ويحقق مستويات جديدة من الدخل الوطني وعوائد ذات قيمة للمستثمرين المباشرين[1].

ت.وفرة وتنوع مصادر المياه:

إن التنوع المناخي والإقليمي جعل من مصادر المياه في الجزائر متنوعة، حيث تتوفر على ثروة مائية إجمالية مقدرة بحوالي 17.2 مليار متر مكعب كثروة مائية سطحية وجوفية متجددة تمتد في الشمال والجنوب، يستحوذ الشمال على 12 مليار متر مكعب أي 70 % من الثروة المائية حيث تقدر كمية المياه السطحية ب10 مليار متر مكعب على شكل مجاري مائية أودية مؤقتة /مسطحات

[1]غردي محمد(2012) :القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية،التسيير والتجارة ،تخصص تحليل اقتصادي ،جامعة الجزائر،ص11

مائية، مياه مجمعة في السدود وحواجز مائية ، ولا يتوفر الشمال سوى على كمية بسيطة من المياه الجوفية حيث لا يخزن سوى حوالي 2 مليار م3 أما الجنوب فيتوفر على 5.5 مليار متر مكعب من الثروة المائية المتجددة والفعلية أي 30%من مجمل الموارد المائية منها 5 مليار متر مكعب جوفية والباقي هي عبارة عن بحيرات مالحة (الشطوط والسبخات)[1] وبصفة عامة يتميز هذا القطاع بجملة من الخواص هي :

- لا يتطلب توفر تكنولوجيا عالية ودقيقة فحتى الوسائل التكنولوجية المستخدمة فيه سهلة المنال؛
- يوفر مناصب عمل كثيرة ويساعد على تقليص البطالة؛
- يحوي العديد من المزايا التنافسية والمطلقة حسب طبيعية الأرض والمناخ.

[1]http//man sour –hadjeres.over-blog.com/2015/07/55a312ac-803F.htmt

خلاصة الفصل الثالث:

كاستنتاج لهذا الفصل الذي تناولنا فيه الأداء الاقتصادي للجزائر وطرق تحقيق سياسات التنويع فيه، يمكننا القول إنه بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، والتوجه نحو اقتصاد أكثر صلابة يعتمد على الموارد الأخرى خارج البترول، إلا أنه ولحد الآن جميع المعطيات تبين لنا بقاء الاعتماد على البترول.

حيث لاحظنا ضعف التنويع الاقتصادي حسب مؤشر هرفندال–هيرشمان، والذي كان يتبع في تغيراته تغيرات أسعار البترول مما يؤكد هيمنة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، أما بقية القطاعات الأخرى التي تمثل جزء معتبر من الإنتاج المحلي الإجمالي فهي قطاع التجارة والخدمات وقطاع الأشغال العمومية. أما القطاعين الذين يعتبران في الأصل ركيزة أي اقتصاد والمتمثلان في الصناعة والزراعة فكانت نسبتهما ضعيفة، وهذا ما يدل على هشاشة وضعف الاقتصاد الوطني.

– الخاتمة العامة –

تسعى الجزائر كباقي الدول الى تنويع اقتصادها وتحقيق تنمية اقتصادية من خلال سياسات تنموية مختلفة، لكن لا يمكن تحقيق ذلك دون تحسين بنية الهيكل الإنتاجي وارتفاع معدلات النمو، وبالتالي يستوجب على الجزائر التوجه الى سياسات التنويع.

حيث شهدت أسعار النفط في الآونة الأخيرة تراجعا حادا كان له بالغ الأثر على إيرادات الدول الريعية وخاصة الجزائرمنها،وهو ما حتم على السلطات الجزائرية البحث عن مختلف البدائل المتاحة لمواجهة تراجع الإيرادات،ومن بين تلك البدائل نجد ما يعرف ب "سياسات واستراتيجيات التنويع الاقتصادي" التي باتت الملاذ الأخير، خاصة وانه ظل يعتمد على النفط كمورد رئيسي في تمويل التنمية وتوفير مصادرالدخل.

يرتكز نجاح تلك السياسات في تحقيق التنمية الاقتصادية على دور الدولة و مدى اهتمامها و قدرتها على الاستفادة من الموارد الطبيعية و القدرات البشرية المتوفرة لديها ، بالإضافة الى ما يرتبط بذلك من إدارة سياسية و اقتصادية ترتكز على الأداء الجيد لمختلف القطاعات (الساحة ،الصناعة، الزراعة...) المحققة للنمو من خلال توفير الدعم الضروري لها ،بالإضافة الى الاستخدام الأمثل و الفعال لراس المال البشري، و تعزيز التنافسية بالانفتاح على التطور التكنولوجي و نشره على مختلف القطاعات الاقتصادية ، مع جعل تلك المكونات تعمل في اطار مؤسسي سليم كشرط أساسي و مهم للنمو و بناء على ما سبق عرضه يمكن تقديم النتائج و التوصيات التالية:

1- نتائج الدراسة:

- ان الاقتصاد الوطني قائم على تصدير منتج وحيد وهو المحروقات حيث يشكل 97%من اجمالي الصادرات الكلية، وبالتالي هو معني بإيجاد مصادر أخرى للدخل والبحث عن بدائل لتنويعه.
- تكمن أهمية التنويع انه امر حاسم لتحقيق التنمية الاقتصاديةوذلك لسببن:

  أولهما: تركز الصادرات في قطاع واحد مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط

  ثانيا: بالاعتماد على قطاع النفط لا يولد فرص عمل.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النفطية والغير نفطية مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر شروط الإقلاع الاقتصادي، من خلال انتهاج اليات تختلف من بلد لآخر ومن انح التجارب تجربة الامارات العربية المتحدة والتجربة الماليزية.
- من خلال مؤشر هيرفندال هيرشمان الذي قمنا به من خلاله بقياس درجة التنويع، تحصلنا على درجات متفاوتة تدل على ضعف التنويع في الاقتصادالجزائري.
- العلاقة بين مؤشر التنويع والنمو الاقتصاديعكسية،لأنه كل ما زاد مؤشر التنويع فانه يعني انخفاض في درجة التنويع وانخفاض التنويع ينعكس سلبا على معدلات النمو وبذلك تكون العلاقة بين التنويع

الاقتصادي والتنمية الاقتصاديةطردية،ولكنها ضعيفة وذلك راجع لعدم تفعيل القطاعات المختلفة وتشابكها فيما بينها للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

- رغم الجهود المبذولة والإصلاحات التي تبنتها الجزائر للنهوض بالقطاعات الثلاث (صناعة، زراعة، سياحة) الا ان هناك نقص في نسبة مساهمة هذه القطاعات في المتغيرات الاقتصادية.
- يعتبر القطاع الزراعي من أفضل الخيارات التي تمكن ان تحقق الجزائر من خلالها التنمية المحلية المنشودة، فهو قطاع تمتلك فيه الجزائر كل مقومات النجاح، ولكن لم يلقى العناية الكافية.
- يعتبر القطاع السياحي قطاعا خصبا للاستثمار فيه، فالجزائر تمتلك كل مقومات النجاح

لمنافسة حتى أكبر الدول السياحية، الا انا هي الأخرى لم تتلقى العناية الكافية لإنشاء مرافق سياحية بمواصفات عالمية تكون جاذبة للسياح.

- الاستثمار في الطافات المتجددة الحل الأمثل لتحقيق اهداف تنموية، لكن ما تم إنجازه يبقى متواضعا مع الامكانيات التي تتوفر عليها الجزائر.

2- اختبار الفرضيات:

- ان الهدف الرئيسي من التنويع الاقتصادي هو تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك لتجنب الاثار الناجمة عن تقلبات أسعار البترول باعتباره الممول الرئيسي للتنمية الاقتصادية، ومنه صحة الفرضية الاولى.
- تقتصر دعائم التنمية الاقتصادية على دور الدولة التنظيمي حيث هي المسؤولة عن انتهاج واتخاذ الاستراتيجيات المحققة للتنمية الاقتصادية ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- تتمتع الجزائر بالعديد من المجالات الاقتصادية التي تسمح لها بتحقيق التنويع الاقتصادي الا ان هذه المجالات لم تتلقى العناية الكافية للقيام بدورها في تحقيق التنويع الاقتصادي ، ومنة صحة الفرضية الثالثة.

3- الاقتراحات والتوصيات:

على ضوء ما تم تناوله في هه الدراسة ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا أن نقترح التوصيات التالية

- وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع؛
- تأسيس صندوق مالي خاص بالتنويع من إيرادات النفط لغرض تحقيق الأهداف التنويعة ، وان تكون عوائد الصندوق مخصصة لتنمية القطاع الاولي بالتنويع ، والمقصود بالقطاع الاولي بالتنويع هو اهم قطاع في الاقتصاد لا يرتبط بالقطاع النفطي وله القدرة الأعلى دون سواه أن يكون قطاعا رائدا في

المستقبل المنظور، وأن تجرى له دراسة معمقة للعوائد المقترحة منه والموارد المطلوبة له ،على أن تجري تخصيص حصيلة مهمة من صندوق التنويع المشار اليه لتنمية قدرات هذا القطاع في ان يكون له دورا تنمويا ،وان يعد بوضعه بديل حقيقي في المستقبل ، و على هذا الأساس يمكن الانتقال التدريجي نحو التنويع بالأسلوب ذاته و شمول قطاعات أخرى في المستقبل ؛

- إعادة النظر في استراتيجية القطاع الزراعي، حيث لا يمكن تحقيق تنويع اقتصادي ونمو حقيقي بدون مساهمة القطاع الزراعي، سواء لمواجهة الطلب المحلي وإحلال الواردات او التصدير؛
- تشجيع الاستثمار السياحي؛
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول فيما يخص سياسات التنويع الاقتصادي، خاصة الدول التي تتقارب خصوصيتها مع الجزائر كماليزيا واندونيسيا باعتبارهما من أقرب نماذج التنويع الناجحة للواقع الجزائري؛
- فتح قنوات جديدة لتصريف المنتوجات في إطار تشجيع الصادرات خارج المحروقات؛
- الاهتمام بالاستثمار في الطاقات المتجددة من خلال تنظيم إطار قانوني يحفز ويشجع مجال الطاقات المتجددة؛
- العمل على تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر لان ذلك من شانه زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية القادرة على تنشيط العمل الإنتاجي ونقل الخبرة والتكنولوجيا.

-قائمة المراجع-

-أولا:الكتب.

1-باللغة العربية:

1.أحمد رمضان، نعمةالله وآخرون، (2015)، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.

2.حربي محمد عريقات، (1997)،مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، المكتبة الوطنية، الطبعة الثانية، عمان، الأردن.

3.عبد الوهاب مطر الداهري(1969)، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، بغداد.

4.عصام عمر مندور، (2011): التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

5.علي جدوع الشرفات، (2010) مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع عمان، الأردن.

6.محمد عبد العزيز عجمية، (2010): التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

7.محمد مروان السمان، (2008): مبادئ التحليل الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الثقافة وللنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

8.مدحت القريشي، (2007): التنمية الاقتصادية: نظريات، سياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.

9. مدني بن شهرة، (2009): الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان

10.منير اسماعيل أبو شاور،أمجد عبد المهدي مساعدة، محمود يوسف عقلة(2011) مقدمة في الاقتصاد الزراعي ،مكتبة المجمع العربي، الأردن.

11.ميشيل تودارو، (2006): التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمد عبد الرزاق، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.

12.نزيه عبد المقصود مبروك، (2007): الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

-ثانيا:المجلات والدوريات العلمية.

1-باللغة العربية:

1.أحمد البكر، (2015): تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي.

2.أحمد عبد الرزاق عبد الرضا، (2014): ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوفة للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد24 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.

3.باهي موسى، رواينية كمال، (2016): التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، الجزائر.

4.بلعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، (2018): استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 70، أدرار، الجزائر.

5.بوطلاعة محمد، بن ريش نعيمة، (2018)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2.

6.جميل طاهر، (2002): تقرير بشأن اجتماع الخبراء حول التنويع الاقتصادي في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون، منظمة أوبك، المجلد 28.

7.السعيد بريكة، نور الهدى عمارة(2015)، استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية،العدد4،جامعة ام بواقي ، الجزائر.

8.سلامة وفاء، ولهة وردة (2018)، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطوير مجلة أداء المؤسسات الجزائر،العدد 13 ،جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.

9.ضيف أحمد، عزوز أحمد، (2018)،واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة البويرة، الجزائر.

10.قوريش نصيرة(2010)، ابعاد و توجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد5،جامعة الشلف، الجزائر.

11.اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2009): التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط "حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي (مجلس التعاون الخليجي)، الأمم المتحدة نيويورك.

12.محمد دهان، مريم زغاشو، (2017)،اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية،المجلد أ، العدد 48، جامعة قسنطينة.

13.محمد سلطان أبو علي، (2007)،نظريات التنمية الاقتصادية وسياستها، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، الدار العربية للعلوم، لبنان.

14.محمد كريم قروف، (2016)،قياس وتقسيم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (2014/1980) مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2.

15.مدوح عوض الخطيب، (2011)،أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 18، العدد 02، الكويت.

16.هيبة الله أوريسي، (2018)،الاقتصاد الجزائري بين الأزمة النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد09، جامعة أم البواقي.

17.وفاء رمضاني،حياة عثماني (2019)، اثر مؤشرات القطاع المصرفي علة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1992-2017) مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، عدد4،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بالوادي ، الجزائر.

2-بالغات الاجنبية:

1. AnarAhmadov، (2012): Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource-Rich Developing Countries، Uk،Oxfords.

2- les sources de la croissance économique au maroc-maat-commissariat au royaume du marroc-septembre 2005

-ثالثا: الأطروحاتوالمذكرات الاكاديمية

1-باللغة العربية:

1.احمد ضيف،(2015)، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

2.أوئشن سمية، (2014): نظريات التنمية الاقتصادية، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية في مقياس التنمية المستدامة، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة

3.خامر صبرينة، بن عرفة تبر، (2016): التنمية الاقتصادية في ظل انخفاض أسعار البترول، مذكرة شهادة ماستر، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، الجزائر.

4. رابح زبيري (1996)، الاصلاحات في القطاع الزراعي وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التسييروالتجارة، جامعة الجزائر.

5.زرنوج ياسمينة، (2006)،إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.

6.عبد الرؤوف تركي (2013)، مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة.

7.فنادزة جميلة، (2018)، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

8.لوح حكيم (2017)، دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر 2013/1990 مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، تجارة وادارة أعمال دولية، جامعة مستغانم.

9.محمد غردي (2012)، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص تحليل اقتصادي،جامعة الجزائر.

10.مصطفى بن ساحة، (2011)، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بغرداية.

11.ناجي بن حسين، (2007)،دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

12.نسيبة سماعيني (2014)، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران.

13.وحيد خير الدين (2013)، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

– رابعا: المؤتمراتوالملتقيات العلمية

1–باللغة العربية:

1.أحلام خليفة(2005)، مداخلة بعنوان مجهودات الجزائر في مجال استخدام الطاقات المتجددة، الملتقى الدولي حول انعكاساتانهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له" المخاطر والحلول" كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير

2.ايت عكاش سمير ومعمري نارجس، (2016): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل لدعم الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند البويرة، الجزائر.

3.باهي موسى و شعابنية سعاد، (2017): التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة " لعنة النفط " في البلدان العربية المصدرة للنفط عرض تجارب رائدة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

4.بوزرب خير الدين وعريس عمار، (2016)،تفعيل القطاع الخاص كمدخل لتحقيق الإقلاع الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني: حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند البويرة، الجزائر.

5.حمادي خديجة ،نوارة إيمان (2016): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد القطاعات الرائدة لتحقيق التنمية في ظل تبني ممارسات حوكمة المؤسسات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاعالاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أكلي محند البويرة، الجزائر.

6.روضة جديدي،كنزةعيشاوي (2015)،الاستثمار في الطاقات المتجددة كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المغاربية الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة ،كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الوادي .

7.زوقاغ جمال(2016)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان وتحديات الجزائر نموذجا، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند البويرة، الجزائر.

8.صبايحي نوال ونايلي دواودة أمان، (2016): السياحة كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات في الدول النفطية – حالة الجزائر –، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الاستقرار الاقتصادي في

الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند البويرة، الجزائر.

9.طبايبية سليمة ولرباع الهادي(2008)،التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية،مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، الجزائر.

10.عبد الرزاق فوزي،كاتيا بوروية،(2008)، التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الأفق والأفاق المستقبلية،مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي،دار الهدى للطباعة والنشر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف 01، الجزائر.

11.عمر جنية مديحة بخوش(2011)، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعةالمسيلة.

12.عمري عائشة وكروش محمد أمين (2016)، دور آلية الخوصصة في تحقيق التنمية المستدامة بالدول النامية ضمن بيئة العمال الراهنة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند، البويرة، الجزائر.

13.عية عبد الرحمان بلقيوس عبد القادر (2012)، تقسيم مدى نجاعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الاندماج في نظام اقتصاد السوق. الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر جامعة مستغانم الجزائر.

14.غزلان شراد وآخرون،(2016)،مداخلة بعنوان" سبل الاستفادة من التجربة القطرية في التنويع الاقتصادي لتنمية الاقتصاد الوطني ،المحور عرض تجارب دولية في النمو في التنويع الاقتصادي ومحاولة الاستفادة منها مغاربيا، الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، الجزائر.

15.فكارشة سفيان، حميد بن نية (2018)،دور القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر،جامعة البليدة02.

16.محبوب بن حمودة، عدنان محيريق (2016)، التنويع الاقتصادي: مفهوم، الأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

17.مراد تهتان، إسماعيل صاري،(2016)، سياسة التنويع الاقتصادي كخيار أمثل للتخفيف من حدة صدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى الدولي حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، البويرة، الجزائر.

18.مرزوق آمال، (2017)، أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ضل انهيار أسعار النفط،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير،جامعة 8ماي 1945، الجزائر.

19.نور الدين شارف (2016)،استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات كمدخل للتنويع الاقتصادي في الجزائر،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ضل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أكلي محند،البويرة، الجزائر.

20.وعراب علي وفقير سامية، (2016)،القطاعات الاقتصادية المرافقة لقطاع المحروقات لتنويع الاقتصاد الوطني، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محند البويرة، الجزائر.

21.وفاء شماني (2015) ،مداخلة بعنوان آفاق الطاقة المتجددة كبديل للطاقة النافذة في الجزائر ،ملتقى دولي حول مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الأحفورية في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعو برج بوعريريج.

– خامسا: التقارير والمراسيم.

1–باللغة العربية:

1.تقارير بنك الجزائر.

2.تقارير صندوق النقد العربي.

3.الديوان الوطني للإحصائيات ONS

-سادسا:مواقع الانترنت الرسمية.

1-باللغة العربية:

البنك الدولي،بيانات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من الموقع الالكتروني :1.
data.albank aldawli.org/country/algeria consulte le 26/08/2020:http

2.حامد عبد الحسينا لجبوري، (2016) ، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية،شبكة النبأ المعلوماتية، على الموقع
.http//annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989, consulté le 21/02/2020

باللغاتالأجنبية:2-

http : //www.3.nccu.tw/jthuang/gini.pdf, consulte le 18/02/2020